جامعة عبد الرحمان ميرة_ بجاية _
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون إداري

إعداد الطالبتين:

- عباس نورة
- براش عديلة

تحت إشراف الدكتور

عيساوي عزالدين

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذة: بومدين سعاد رئيسا
- الأستاذ: عيساوي عزالدين أستاذ محاضر "أ" مشرفا و مقررا
- الأستاذة: بركات جوهرة ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وآخرا لله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا على إتمام هذه المذكرة المتواضعة

والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف

الدكتور عيساوي عزالدين، لتوليه الإشراف على هذه المذكرة

وعلى كل ملاحظاته القيمة التي أضاءت لنا سبيل البحث، جزاه الله على ذلك كل خير.

والشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

وكل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين قدموا لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

نورة وعديلة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى مشعل دربي وقرة عيني، إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتي وكانت دائما سر نجاحي،

إلى من هي أعظم من حياتي، إلى من أكرمها المولى عز وجل

بالجنة تحت أقدامها " أمي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من حضنني بالعناية والحب والعطف، إلى من كان لي عونا وسندا في الدنيا،

إلى من علمني الحياة جهاد، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار " أبي الغالي" رحمه الله.

إلى من ساعدني ودعمني، إلى توأم روحي "زوجي العزيز "

إلى فلذة كبدي ونور عيني أبنائي " فراس الدين "ياسر" وإلينا"

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء دون أن أنسى أبنائهم: نبيل، سفيان العربي، أميرة، عماد، أمين،

إيمان، زيزو، يعقوب، ملاك، رانيا، أمير، ريان، إكرام، رؤوف، رحيم، وبالأخص يمينة(نينا) التي ساعدتني ورافقتني طيلة إنجاز هذا البحث، دون أن أنسى أختي الكتكوتة شهلة، وأخي المدلل زاكي

إلى كل الأصدقاء والزملاء أينما كانوا

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولهم مكانة في قلبي

إلى كل من حملتهم ذاكرتي، ولم تحملهم مذكرتي.

نورة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

الى من كانت لي حصنا واقيا وظلا حاميا بدعواتها، الى من أكرمها المولى عزوجل

بالجنة تحت أقدامها " أمي الغالية"

الى من علمني العطاء دون انتظار، الى من أحمل اسمه بكل افتخار " أبي الغالي"

حفظهما الله وأطال عمرهما بالصحة والعافية

الى رفيق حياتي الذي به تكتمل سعادتي

الى من ساندني منذ بداية هذا العمل الى أعز الناس" توأم روحي"

الى اخوتي: أحمد، سمير، جهاد، سيف الحق، يوسف ولوصيف

الى أخواتي: طاطا، سامية، ونورة

الى كل أفراد العائلة الكريمة

واهداء خاص الى براعم العائلة: أسلاس، ثزيري، ززة، بيزة وأيلانة

الى صديقاتي صاحبات القلوب الطيبة، صورية، حورية، لطيفة، نورة، آسيا

الى كل الأصدقاء وزملاء القانون الإداري

الى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

عديلة

قائمة المختصرات

أولا: باللّغة العربية

د.س.ن : دون سنة نشر.

ص. ص. : من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ثانيا: باللّغة الفرنسية

Op. cit. : Référence précédemment citée.

P. P: de la Page à la Page.

P. : Page.

مقدمة

شهدت معظم دول العالم في السنوات الأخيرة وما تزال نقاشا صاخبا حول عملية الانتقال الديمقراطي والإشكاليات المرتبطة به باعتباره من أكثر المفاهيم المطروحة على الساحة البحثية ومن أكثرها غموضا وجدلا؛ فالديمقراطية فكرة وممارسة ومفهوما وواقعا علميا تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين لمجتمع ما والشكل السياسي لوجوده ولا تجد بنيتها إلا بوجود المجتمع المدني ومؤسساته التي تمثل القوى الفاعلة فيه كالجمعيات والنقابات والمنظمات...الخ.

تعد عملية الانتقال الديمقراطي عملية مركبة ومعقدة، تمس كافة جوانب الحياة منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضا وفوق كل ذلك تهدف إلى تغيير سلوكيات المجتمع وهذا ما يزيدها صعوبة وتعقيدا[1].

ينحصر مضمون الديمقراطية في البداية على المجال السياسي فقط ، إذ يعتبر عنصر الانتخاب و اختيار الشعب لممثليه في مختلف الدول من الركائز الأساسية لها، وقد حظيت في هذا الصدد باهتمام الكثير من المفكرين والفلاسفة أمثال " جون جاك روسو" الذي دعى في كتابه " في العقد الاجتماعي" إلى ضرورة خلق الثقة بين السلطة والشعب لاختيار الشعب لممثليه بواسطة الانتخاب، حيث عرف الديمقراطية "هي أن يكون للشعب السلطة العليا والقرار الأخير في انتخاب ممثليه في البرلمان ومراقبة وظائفه التمثيلية"؛ ففي هذه الحالة فـإنّ النظام الديمقراطي يسمو فوق السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ليصبح صاحب الكلمة العليا، لأن هذه السلطات العامة تحكم باسم الشعب وتستمد سيادتها منه[2].

طرحت عملية الانتقال الديمقراطي أو الدمقرطة العديد من المفاهيم و الإشكالات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة بتحول الأنظمة السياسية من أنظمة سلطوية إلى نوع أخر من الأنظمة لا يمكن تحديدها مسبقا، ظهرت هذه الدراسات في سياق ما سمي بالموجة الثالثة من الدمقرطة التي انطلقت مع التجربة البرتغالية والاسبانية في تسعينات القرن الماضي، وانتشرت بعد ذلك في دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات لتجتاح أوربا الشرقية في التسعينات.

---

[1]-**YOUSSEF Nada**, *La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux*, Edition publibook 14, Paris, 2011.p. 14.

[2] –**مروان طاهري**،" الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة في مسالة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016–2017، ص. 16.

رغم صمـود العالم العربي أمام هـ ذهـ الموجة لسنين طويلة؛ فإنّ سلسلة التحولات التي عرفتها المنطقة العربية من 2010 أعادت مفهوم الانتقال إلى مركز الاهتمام، ما دعى الباحثين من أهل هذا الاختصاص وغيرهم من علماء السياسة للتنقل في مختلف بلدان الربيع العربي لدراستها عن كثب ومراقبة عملية الانتقال الديمقراطي بدون استعمال الأدوات النظرية والمنهجية لهـ ذهـ العملية مقارنتها بالتجارب السابقة، في حين دخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية جديدة إثر سقوط عدد من الأنظمة السلطوية بداية من تونس ثم مصر وليبيا واليمن.

انطلقت مسارات الانتقال الديمقراطي في هـ ذهـ البلدان في نفس الوقت تقريبا ، إلا أنها ذهبت في اتجاهات مختلفة بعد ذلك، وتميز المسار الانتقالي بتونس عن غيره من المسارات التي عرفتها البلدان الأخرى فكان الأقرب إلى النموذج الاسباني القائم على فكرة الاتفاق بين الفاعلين في المسار الانتقالي.

لعب المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق هذا الاتفاق بين الفرقاء السياسيين وخصوصا الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لعب دورا مهما من ذ انطلاق الثورة وبداية المسار الانتقالي مرورا بالحوار الوطني ، إذ يعتبر الأكثر تأثيرا في هـ ذهـ العملية، إن لم يكن أهم الفاعلين على الإطلاق لما أثبته من فائق القدرة على التجنيد وتمكنه من الوصول إلى تحقيق مستويات جد عالية في مجالي التأثير والإقناع، و يعود ذلك إلى الخصائص الملازمة لتنظيمات المجتمع المدني، التي تنبثق من عمق المجتمع بصفة تلقائية، وتوفرها على الاقتناع الذاتي أو الحافز الذاتي والقدرة على المبادرة بطريقة طواعية.

رغم تعدد وظائف وأدوار منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات منها الاجتماعي والثقافي والخيري وغير ذلك، إلا أنه تنتشر في العديد من الأدبيات السياسية فكرة مفادها أن لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني وذلك لأن عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع تعتمد على ترسيخ الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا النمط من الثقافة لا يجري تشريعه ولا صياغته بقوانين وتشريعات، وإنما يجري تراكمه وتـرسيخه دائما من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي تعد من أهم قنوات المشاركة الشعبية ومجالات ترويج فرص المناقشة السلمية في إطار السعي لإدراك أهدافها والقيام بنشاطاتها المجتمعية؛ فالمجتمع المدني كميدان للمنافسة بين مجموعات كثيرة من الفئات ذات المصالح المتباينة.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة التي ستهتم بالبحث عن دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي بصفة عامة.

أهمية الموضوع: تمثل دراسة دور المجتمع المدني أحد أهم المداخل لدراسة إشكالية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية وتكمن هذه الدراسة في:

1) إبراز العلاقة بين المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي؛
2) التعمق في فحوى عملية الانتقال الديمقراطي؛
3) التعريف بالانتقال الديمقراطي ودور المجتمع المدني في عملية نجاح الانتقال الديمقراطي.

أهداف الدراسة: والتي يمكن حصرها في:

1) إعداد دراسة منهجية جديدة لموضوع المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي عن طريق التعمق في مفاهيمها وأبعادها، فضلا عن شرح العلاقة بينهما؛
2) التناول الموضوعي للمعطيات والإشكاليات التي أبرزتها التجربة السياسية في المنطقة العربية حول دور المجتمع المدني في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

المناهج المتبعة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذييعتبر الأنسب لمعالجة هذا الموضوع الذي يقوم على سرد الوقائع وتحليلها، وذلك من خلال وصف المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي، ومن ثم تحليل المتغيرات المتعلقة بتأثير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث، ويقوم على دراسة وضعية معينة بتعمق واستيفاء المعلومات عن كل جوانبها.

<u>الإشكالية:</u> للمجتمع المدني دور مهم في توجيه مسار التجارب السياسية وكفاعل أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي، وعليه لا يمكن الحديث عن عملية الانتقال الديمقراطي بمعزل عن المجتمع المدني، وعلى أثر ذلك ارتأينا إلى طرح الإشكال الآتي:

ما مدى تمكن المجتمع المدني في دعم عملية الانتقال الديمقراطي؟

لدراسة هذا الموضوع والاحاطة بكل عناصره والإجابة على الإشكالية التي يُثيرها ، استدعت دراسة دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي: فكرة الانتقال الديمقراطي(**الفصل الأول**)، المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية الانتقال الديمقراطي(**الفصل الثاني**).

الفصل الأول
فكرة الانتقال الديمقراطي

تعد عملية الانتقال الديمقراطي من العمليات السياسية التي تتعدد وتتداخل فيها المتغيرات وكذلك القوى الفاعلة بما يجعلها عملية بالغة التعقيد، لذا فإن لكل تحول ميزاته الخاصة ومساره ونتائجه وفقا للعديد من العوامل، وإذا كانت هناك بعض الاختلافات حول سبل عملية الانتقال إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق عام على أهمية ترسيخ ديمقراطية حقيقية لضمان استقرار سياسي ناجح.

ضف إلى ذلك يحتل موضوع الانتقال الديمقراطي مكانا بارزا في الحياة السياسية والفكر السياسي، إذ يعد من بين المواضيع الحديثة التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمفكرين السياسيين، حيث كانوا يسعون إلى معرفة طبيعة هذا الانتقال، في حين يتميز بالاتساع والشمولية ويختلف من بلد إلى آخر.

خصص هذا الفصل لتقديم مفهوم الانتقال الديمقراطي **(المبحث الأول)**، وكذا مراحل وآليات الانتقال الديمقراطي**(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

مفهوم الانتقال الديمقراطي

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي من أبرز المفاهيم تداولا ومن أكثرها غموضا وجدلا ؛ فهي من المفاهيم السياسية الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية و التي حظيت بجانب كبير من اهتمام الباحثين والدارسين خاصة في مجال العلوم السياسية، يختلف عن مفهوم الديمقراطية. و في هذا الصدد تنصب دراستنا في تعريف الديمقراطية والانتقال الديمقراطي(**المطلب الأول**)، بعدها عوامل الانتقال الديمقراطي(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

تعريف الديمقراطية والانتقال الديمقراطي

تمثل عملية الانتقال الديمقراطي في ظروف تحول الأنظمة السياسية أمر مركب لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة ، وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية.

الفرع الأول

تعريف الديمقراطية

على غرار المفاهيم الأخرى الشائعة في العلوم الاجتماعية ليس ثمة تعريف محدد للديمقراطية؛ فهناك العديد من التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح، إذ أصبح هذا الأخير الأكثر شيوعا في القواميس السياسية، وإن كان الأكثر غموضا في الوقت نفسه ،ومن ناحية اللفظ في حد ذاته فهو مركب كما هو واضح من شقين، الأول DEMOS معناه الشعب، والثاني CRATOS ومعناه الحكم أو السلطة، وبذلك تكون دلالة اللفظ لمصطلح الديمقراطية هي حكم الشعب.

هناك العديد من التعريفات في هذا الإطار للديمقراطية، التعريف الذي يعتبرها حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب، وهي أيضا حكم الشعب بالشعب وللشعب، وهذا ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية[3].

يعرف جون جاك روسو الديمقراطية بأنها " أن يكون للشعب السلطة العليا والقرار الأخير في انتخاب ممثليه في البرلمان ومراقبة وظائفه التمثيلية؛ ففي هذه الحالة فإن النظام الديمقراطي يسمو فوق السلطة العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ليصبح صاحب الكلمة العليا، لأن هذه السلطات أي السلطة العامة، تحكم باسم الشعب وتستمد سيادتها منه "[4].

كما أن الديمقراطية هي أسلوب حكم وطريقة حياة، وهدف ونموذج، وآلية في آن واحد، وقبل ذلك هي فلسفة سياسية تتمثل الصفة السياسية في مسؤولية الحكام عن أفعالهم تجاه المواطنين الذين يمارسون دورهم السيادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق ممثليهم المنتخبين شرعيا في ممارسة كافة حقوقهم السياسية وغير السياسية، والرقابة بكل حرية على كل ما يدور داخل دوائر صنع القرار في الدولة.

الفرع الثاني

تعريف الانتقال الديمقراطي

يستمد مفهوم الانتقال الديمقراطي الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاتها، لهذا فمدلول الانتقال الديمقراطي يعني "... تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية..."، أو كما يشير البعض " الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي"[5].

---

[3]– **أمين البار** ، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص. 67.

[4] **-BASSIONI Cherif** *« Iraqi constitutional studies basic principles fort the new Iraqi Constitution »: Chicago University: Dee pool, 2005, p. 16.*

[5]– **أمين البار**، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، مرجع سابق، ص. 73.

يعتبر الانتقال الديمقراطي خطوة رئيسية من خطوات عملية الانتقال الديمقراطي بشكل عام، نظرا لتميزها في الوقت نفسه باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديمقراطية الحقيقية ؛ ففي حالة عدم نجاحها ستفرز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي مع العناصر الجديدة التي تنادي بالديمقراطية في تسيير وإدارة المرحلة الانتقالية قصد تأسيس نظام سياسي جديد[6].

تعددت التعريفات المقدمة للانتقال الديمقراطي وذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية الانتقال؛ فكلمة الانتقال لغة من الفعل انتقل وهي تعبر عن تغيير الشيء أو انتقاله مما كان عليه إلى صورة أخرى، بمعنى حول شيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى أخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وتقابلها في اللغة الانجليزي " Transition " وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان أخر[7].

تبدأ عملية الانتقال بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة سقوط دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق ، كما أن الانتقال الديمقراطي يوضح مختلف الإجراءات الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية استنادا لفهم " جوزيف شومبتر" ؛ فموجة الانتقال الديمقراطي تهدف إلى معرفة الأسباب التي أدت للدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية واجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم، كما يعرف "صامويل هينجتون" الانتقال الديمقراطي بأنه:"عملية معقدة تتشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطويري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة الى نظام سياسي مفتوح " [8].

ويعرفه" فليب شمبير "الانتقال الديمقراطي بأنه :"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم

---

[6] - **أزروال يوسف** ، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، المجلد 11، مجلة آفاق علمية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2019، ص. 16.

[7] - **ايمان حسن** ، "المجتمع المدني والدولة التحول الديمقراطي :(إطار نظري ومفاهيمي)"، معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الثانية، 2017، ص. 45.

[8]– **YOUSSEF Nada,,** *La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux* ,op cit, p. 25.

تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر"[9].

في إطار محاولات تقديم تعريف للانتقال الديمقراطي نجد أن اغلبها يعتبرها عملية غير إرادية من حيث حدوثه ا، ترتكز على التغيير الجذري في جميع مستويات النظام إما بالطرق السلمية أو الكفاح المسلح سعيا لتأسيس نظام ديمقراطي يقوم على تداول السلطة وإعداد دستور يحترم مختلف الحقوق والحريات.

لذا يعبر الانتقا ل الديمقراطي في أوسع معانيه على ا لعمليات والتفاعلات المرتبطة بالتحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، خلال فترة زمنية محددة يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، يشمل مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...الخ[10].

إضافة أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان فهي دولة ديمقراطية لا أحد فوق القانون والجميع متساوون ؛ فلم يعد مفهوم الديمقراطية اليوم مجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية، بل أصبحت الديمقراطية في أوسع معانيها عملية مركبة ومعقدة، تمس كافة جوانب الحياة، تهدف إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع وهذا ما يزيدها صعوبة وتعقيدا.

نخلص مما سبق إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية وذلك عن طريق إما السلطة السياسية أو حركات المعارضة أو قوى خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سواء سلمية أو غير سلمية[11].

---

[9] – **بلعور مصطفى**، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص. 26.

[10] – **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2017/2016 ، ص.12.

[11] – **طه شريف**، "الانتقال الديمقراطي: الأسس والاليات"، المعهد المصري للدراسات، تم الاطلاع بتارخ 19 نوفمبر 2019 على الرابط: https //eipss-eg .org.

المطلب الثاني

عوامل الانتقال الديمقراطي

يأتي الانتقال الديمقراطي كرد فعل ونتيجة للأزمة العميقة التي تعيشها الأنظمة التسلطية التي فقدت المرونة والتكيف للتغيرات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وهذا الانتقال يتأثر بعوامل داخلية وخارجية تؤثر عليه بدرجة كبيرة؛ فموجات الانتقال الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية (**الفرع الأول**)، والعوامل الخارجية (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

العوامل الداخلية

يوجد هناك العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل عملية الانتقال الديمقراطي، يختلف مدى تأثير كل منها من حالة لأخرى، تتمثل في: التحول و التغيير في إدارة القيادة والنخب السياسية (**أولا**)، انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي(**ثانيا**)، الأزمات الاقتصادية(**ثالثا**)، قوة المجتمع المدني(**رابعا**).

أولا: التحول والتغيير في أدارة القيادة والنخب السياسية:

تعد القيادة والنخب السياسيّة من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ قرار الانتقال الديمقراطي أو عدم اتخاذ ه،وكذلك نجاح أو فشل عملية الانتقال؛ فهي تقوم بدور حاسم في عملية التغيير إذ يحتاج إلى قيادة لديها القدرة والجرأة على تدشين عملية الانتقال، بما يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلا[12].

كما تتسم القيادة بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف البنية التي توكل إليها دور هام في عملية الانتقال الديمقراطي، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للانهيار.

---

[12] – **موزاي بلال**، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، ص. 53.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

1) تردي الشرعية السياسية للنظام؛
2) إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية؛
3) اعتقاد القادة بأن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه إكساب دولتهم للشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضه الدول المانحة على دولهم؛
4) في بعض الحالات، وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم في دولتهم[13].

ثانيا: إنهيار شرعية النظام السياسي السلطوي:

عادة ما يرتبط انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي بفشله في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة، أو بسبب تغير منظومة القيم في المجتمع، واتجاهها نحو رفض النظم السلطوية، وإن كان هذا العامل لا يرتبط بالضرورة ببدء التحولات الديمقراطيّة ؛ فقد يستمر النظام ممسكًا بزمام الأمور على الرغم من فقده للشرعية[14].

لاشك أنّ أحد العوامل المؤثرة في انهيار النظم السلطوية هو استنفاذ هذه النظم للغرض الذي أنشئت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة: أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، عنف سياسي، أو على العكس فقد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه[15].

ثالثا :الأزمات الاقتصادية :

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى حالة عدم الاستقرار بسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية، وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي، فتردي

---

[13] – **موزاي بلال**، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996–2012)، مرجع سابق، ص. 52.

[14] - **حسن ايمان**، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي (إطار نظري و مفاهيمي)، مرجع سابق، ص. 48 .

[15]- **موزاي بلال**، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996-2012)، مرجع نفسه .ص. 52.

الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في كثير من الاضطرابات و المظاهرات الجماهيرية ونحوها، والتي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد.

بالرغم من أن الدولة قد استطاعت التعايش مع هذا الوضع لفترة معينة، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه كان يعني المزيد من تلك الضغوط، وهو ما دفع معظم هذه الدول منذ مطلع عقد الثمانينات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تخفيف قبضتها على الحياة. إلا أنه يمكن القول بأن هذا الفشل الاقتصادي أضاع فرصة التوجه الحقيقي نحو الديمقراطية بالمقابل؛ فالتنمية الاقتصادية كما يقول" مور وديتريك روشماير" تشكل بصورة جوهرية المسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفة اتجاه الديمقراطية الليبرالية أو اتجاه أي شكل سياسي آخر[16].

رابعا : قوة المجتمع المدني

يؤدي المجتمع المدني دورا مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية الانتقال الديمقراطي، وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسيّة ، ودور سياسي يتمثل في المساهمة في التأثير على عملية صنع السياسات العامة، وصياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات الحكومية . لذا يعد نمو المجتمع المدني سببا قويا في عملية الانتقال الديمقراطي، بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية[17].

يلاحظ أن تمكين المجتمع المدني ومشاركته في ممارسة الديمقراطية ضروريًا لتفعيلها السليم، ومن أجل تيسير الانتقال الديمقراطي، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعمل بنشاط على الدعوة إلى التسامح والثقة والاحترام المتبادل[18].

---

[16] _ **موزاي بلال**، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب(1996-2012)، مرجع سابق، ص. 53 .

[17] – **ايمان حسن** ، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي(إطار نظري و مفاهيمي) ، معهد البحرين للتنمية السياسية، مرجع سابق ، ص.48.

[18] – دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية الى ضمان الديمقراطية و سيادة القانون من منظور حقوق الانسان، " **تقرير مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان** "، ، الدورة الثانية و العشرون، 17 ديسمبر 2012، على الرابط: https://www.ohchr.org

خامسا : القيم و الأخلاق الداعية إلى الديمقراطية

تحتاج عملية الانتقال الديمقراطي إلى القيم والأخلاق التي تعبر عن العادات والتقبل الديني، التي بدورها تشجع على تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية، أي أنه لا بد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطني والاحترام المتبادل والإيمان بالإرادة الوطنية والعامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم[19].

الفرع الثاني

العوامل الخارجية

تلعب العوامل الخارجية دورا بارزا في عملية الانتقال الديمقراطي ، إذ يرى الكثيرون أنّ لتلك العوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة أثر هام في إحداث الانتقال الديمقراطيّ بإسقاط النظم السلطوية و الانتقال نحو الديمقراطيّة ، كضغط النظام الدولي الجديد وتنامي ظاهرة العولمة وانعكاساتها على البلدان المتحولة ديمقراطيا والضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبالأخص المالية منها كصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية، ومن أهم هذه العوامل دور القوى الخارجية في دفع الدول للانتقال الديمقراطي **(أولا)**، الانتشار **(ثانيا)**.

أولا: دور القوى الخارجية في دفع الدول للانتقال الديمقراطي:

يقصد بالقوى الخارجية في دفع الدول للانتقال الديمقراطي التغير في النظام الدولي و المنظمات الدولية؛ فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي، بدأت تتبنى سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية الحزبية، وذلك بدعوى حماية القيم الغربية للديمقراطيّة من الإرهاب ، وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك إلى استخدام القوة العسكرية كما هو في أفغانستان والعراق، كما لجأت إلى الربط بين المساعدات الاقتصادية وبين تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطيّة.

أما المنظمات الدولية؛ فهي تمارس دورا مهما في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطيّة خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولها أثر فعال في عملية الانتقال عن

[19] – **ايمان حسن**، المجتمع المدني والدولة التحول الديمقراطي (إطار نظري ومفاهيمي)، مرجع سابق، ص. 49.

طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسيّة في النظم السياسيّة السلطوية أو حديثة الانتقال نحو الديمقراطيّ[20].

ثانيا: الانتشار

يقصد بأثر الانتشار أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها " صمويل هينجتون " بكرات الثلج، بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية، فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد حجمها كلما تدحرجت، وربما العامل الحاسم الذي ساهم في عملية التحول الديمقراطي، هو التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية والقنوات التلفزيونية والقنوات الإذاعية، وسهولة التقاطها والاطلاع عليها، وبالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة والقيود، وهذا ما يجعل احتكار الدولة للمعلومات يتراجع بشكل تدريجي، ومن ثم تحولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم، وأتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة، ومنظمات حقوق الإنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام، مما يتيح فرصة للرأي العام للإحاطة بما يجري من أحداث[21].

بالإضافة يمكن القول أن توسع التعليم وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري، فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، رفع من معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات العربية وحسن من إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية[22].

---

[20]- **ايمان حسن**، المجتمع المدني والدولة التحول الديمقراطي :(إطار نظري ومفاهيمي)، مرجع سابق، ص.ص. 48-49.

[21] – **طاهري مروان** ، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، 2016 /2017، ص. ص، 27-28.

[22]– **محمد مختار قنديل**، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"،العدد 3852،5105، الحوار المتمدن،2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ:2019/11/20، على الرابط:www.m.ahewar.org: //http

المبحث الثاني

مراحل وآليات الانتقال الديمقراطي

يختلف الباحثون والكتاب حول مراحل وآليات عملية الانتقال الديمقراطي، كون هذه الأخيرة ليست نموذجا يتعين نقله من دولة معينة، وإنما هي هدف يتعين أن تحققه جميع الشعوب التي يتم فيها الانتقال؛ فهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى أخر.

خصصنا هذا المبحث في تقديم مراحل الانتقال الديمقراطي **(المطلب الاول)**، بعدها أليات الانتقال الديمقراطي**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

مراحل الانتقال الديمقراطي

تمر عملية الانتقال الديمقراطي بمراحل متعددة، يمكن التمييز بينها من الناحية النظرية ولكنها تتداخل فيما بينها واقعيا، تتمثل في الطور الابتدائي أين يطلق العنان للعمليات الاجتماعية في تحويل النظام القديم إلى نظام اجتماعي جديد، مرحلة انهيار النظام السلطوي**(الفرع الأول)** ، تليه المرحلة الانتقالية فيها تنتهي وظيفة النظام القديم وظهور النظام الجديد **(الفرع الثاني)** ، ومرحلة الاستقرار فيها يستقر النظام الديمقراطي للحكومة و تكون الملاذ الوحيد لتفاعل المصالح و القيم**(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

مرحلة انهيار النظام السلطوي

تعتبر مرحلة انهيار النظام السلطوي المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي، وهي مرحلة تفكيك مؤسساته، يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية الانتقال الديمقراطي و الذين يريدون إجراء بعض الإصلاحات في النظام للحفاظ على شرعية النظام

القائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات، في حين تحاول النخبة البقاء في السلطة[23].

كما تتميز هذه المرحلة بمجابهة النظام السلطوي والتصدي له، وحدوث نزاعات واضطرابات بين من سعى للانتقال والنخبة الحاكمة الرافضة له[24].

تبدأ المعارضة في لعب دور مهدد للنظام، وقد يحدث الشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه متشددوآخر إصلاحي، أو ما يسمى أحيانا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحا، وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج ويقدم النظام التنازلات وتتوقف عملية انهيار النظام القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الداخلية والخارجية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين[25].

الفرع الثاني

المرحلة الانتقالية

تأتي المرحلة الانتقالية بعد انهيار النظام السلطوي التي يحدث فيها التحول وذلك عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، إذ تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية الانتقال الديمقراطيّ، لأن النظام فيها يقف على الحافة فإما أنّ يستكمل عملية الانتقال الديمقراطيّ أو يرتد إلى النظام السلطوي، وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي، والذي يعد مقدمة لهذا التغيير، إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسيّة الحاكمة مع الحفاظ على السمات الرئيسية للنظام السلطوي القائم وفي نهاية هذه المرحلة يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل الانتقال الديمقراطيّ[26].

---

[23]- **قراءات نظرية**، مراحل التحول الديمقراطي ، جزء 3، تم الاطلاع بتارخ : 2019/11/20، على الرابط الاكتروني Eipss-eg-org

[24]– **ايمان حسن**، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي(إطار نظري و مفاهيمي)،ـمرجع سابق، ص.48.

[25] – **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس ، مرجع سابق، ص. 17.

[26] – **ايمان حسن**، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي(إطار نظري و مفاهيمي)، مرجع سابق، ص. 46.

تعتبر المرحلة الانتقالية أكثر المراحل خطورة نظرا لإمكانية تعرض النظام الديمقراطي للانتكاسات، حيث يكون النظام في هـ ذه المرحلة ذو طبيعة مختلطة وتتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في إدارة السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، ول ذلك فان في هـ ذه المرحلة تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي هـ ذه المرحلة مع وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة توسع نطاق المشاركة [27].

الفرع الثالث

مرحلة الاستقرار

تتجسد مرحلة الاستقرار في الإصلاح السياسي والنضج، وهي مرحلة التعديل والتغيير والتقويم داخل النظام نحو الأحسن والأفضل، يمس الممارسات والسلوكيات والمؤسسات على حد سواء داخل النظام السياسي حتى وإن كان ديمقراطيا لكن يشوبه الخلل والنقص وما يستدعي التعديل.

تجاوز المرحلة الانتقالية لا يعني استقرار النظام الديمقراطي ورسوخه، قد تتهدد الانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف، لذلك فإن حث النخب على الاتفاق حول قواعد لعبة الديمقراطية، وتأكيد دور المؤسسات يمثل أهم ركائز عملية الرسوخ الديمقراطي، التي تعتبر ثالث مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي[28].

ضف إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطيّ، يسود الاعتقاد لدى القيادة السياسيّة والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطيّة من أجل استمرار النظام وبقائه، وهي أعلى مراحل الانتقال الديمقراطي ويطلق عليها "Consolidation "بمعنى ترسيخ، حيث تتضمن عمليتين

---

[27] – **بوضياف محمد**، "ملتقى التحول الديمقراطي"، مطبوعات جامعية موجهة الى طلبة السنة الثالثة علوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2015/2014،ص. 20.

[28]– **بوضياف محمد**، " ملتقى التحول الديمقراطي"، مرجع سابق، ص. 20.

مستقلتين ولكنهما مترابطتين، وهما الديمقراطيّة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية، بمعنى آخر فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والسياسيّة والاجتماعية للمواطنين[29].

المطلب الثاني

آليات الانتقال الديمقراطي

الديمقراطية ليس لها تقليد بارز يفرض نفسه على التقاليد الأخرى فهي لا ترتبط بسياق ثقافي محدد أكثر من غيره، ولكن قيم الديمقراطية وإن تشابهت يمكن أن يختلف التعبير عنها وفقا لسياقات معينة؛ فالظروف السائدة في سياق ماهي التي تجعله ديمقراطيًا أكثر من غيره، ومن ثم؛ فإن تدعيم المؤسسات الديمقراطية المحلية يعزز من النهوض بالديمقراطية على الصعيد العالمي، وجوهر الأمر أن الديمقراطية تكون أكثر قوة ومرونة عندما تترسخ في آليات تفاعل اجتماعي سياسي تتسم بالشرعية والطابع التمثيلي والعدالة[30].

لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي لابد من توافر آليات تساهم في ذلك، إذ نجد العديد من الآليات التي تكرس عملية الانتقال الديمقراطي التي يمكن حصرها في: الحوار الوطني(**الفرع الأول**)، الدستور التوافقي (**الفرع الثاني**)، الحكومة الانتقالية (**الفرع الثالث**)، العدالة الانتقالية(**الفرع الرابع**).

الفرع الأول

الحوار الوطني

بتدو كلمة «حوار» من بين الكلمات الأكثر شيوعًا في اللّغات العالميّة وأكثرها تعرّضًا للالتباس في الآن نفسه، إذ نجد البعض يلجأ إليها ويرفعها كشعار أو كآليّة في الوقت الذي يقوم فيه بأدوار تتنافى مع أيّ مبدأ من مبادئ الحوار المعروفة ، كما قد يزجّ بها في جدل قد

[29] – **ايمان حسن**، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي (إطار نظري و مفاهيمي)، مرجع سابق ، ص. 47.

[30]- دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان **" تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"**، مرجع سابق، ص.7.

يستدعي التفاهم، أو يتطلّب حلّ النزاعات، أو بالأحرى تفترض الإعلان عن الاعتراف الذي يشكّل أحد مرتكزات المجتمع العصريّ[31].

يمثل الفاعلون في صنع الحوار الوطني، أولئك الذين يتّخذون شكل تجمّعات وتنظيمات لها قابليّة وقدرة على الإسهام في إعادة بناء مجال سياسي ومدني مؤطَّر بمرجعيّات حقوق الإنسان، قد تكون هذه التجمّعات والتنظيمات من طبيعة سياسية، أو تتحرّك داخل ميدان اجتماعي وثقافي وبيئي واقتصادي وإعلامي ، وفي سياق الانتقال لا ينحصر دَور الفاعلين الاجتماعيّين في اعتبارهم ذواتاً للفعل التغييري، وإنّما يصبحون ذواتاً وموضوعات للتغيير التي يفترضها الانتقال، ما دام الفعل المواطني يفضي إلى تبديلٍ دائم لأنماط التفكير ولأنواع الممارسات التي ينجزها الفاعلون[32].

لطالما كانت فكرة الحوار الوطني حاضرة في خلفية مشهد الانتقال الديمقراطي في تونس باعتباره آلية التوافق والإجماع يقع تحريكها عند أول صعوبة أو تأزم[33].

في هذا النمط فازت أربع منظمات بجائزة نوبل للسلام عام 2015 من المجتمع المدني التونسي المتمثلة في: الاتحاد العام التونسي للشغل ، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، اللواتي رعت عام 2013 حوارا سياسيا وطنيا بين الحكومة الانتقالية وجبهة أحزاب المعارضة، مما أدى إلى وفاق شامل بينهم، وجنب البلاد الدخول في حرب أهلية.

و قد ساعد الرباعي على تقبل الحوار الوطني من قبل جميع الأطراف سواء كانوا من الأغلبية أو من المعارضة، حيث كان يسعى إلى تجنب الذهاب نحو العنف من أجل إنقاذ البلاد، غير أن فكرة الحوار الوطني لم تبدو بهذه البداهة في وعي الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني منذ الوهلة الأولى، بل مرت بمراحل عديدة ذات علاقة بخطورة الأحداث السياسية [34]، إذ

---

[31] – **محمد نور الدين أفاية**، "الوعي المدني و المشاركة المواطنة"، مؤسسة الفكر العربي، 2019.تم الاطلاع بتاريخ 2020/07/30على الرابط: https://www.omandaily.om

[32] – **محمد نور الدين أفاية** ،"الوعي المدني والمشاركة المواطنة"، مرجع سابق.

[33] – **حاتم مراد**، "الحوار الوطني في تونس" دار بوجميل، الجمعية التونسية للدراسات السياسية، تونس، 2015، ص. 13.

[34] – **حاتم مراد**، "الحوار الوطني في تونس "، مرجع سابق، ص. 19.

يعتبر الفاعلون أنه إذا كان للحوار السياسي يبدو معقد الإجراء فإن "الحوار المجتمعي" يبقى ضرورة، وبالنسبة للبعض؛ فقد كان بالإمكان حتى دسترته[35].

الفرع الثاني

الدستور التوافقي

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقد اجتماعي جديد والوثيقة الحاكمة له ذا العقد هي الدستور[36]، والهدف الأساسي لأي دستور هو المساعدة على توفير نظام متكامل من الضوابط القانونية التي بإمكانها أن توقف أي مظهر من مظاهر الممارسة الاستبدادية أو التحكمية للسلطة حيث يشارك في صياغته الجميع ويضمن ويحقق آليات الانتقال الديمقراطي .

ينطلق البحث من نقطة جوهرية و هي العلاقة بين عملية الانتقال الديمقراطي والمشروعية الدستورية و قيام دولة القانون ؛ فالعلاقة بينهما وثيقة الصلة ومترابطة، بحيث لا يمكن أن نتجاهل عملية الانتقال الديمقراطي دون تناول المشروعية الدستورية ؛ فالدستور هو القانون الاسمي للدولة، ويجب أن تخضع له جميع التشريعات وتتلائم معه وتستمد أصولها من قواعده و مبادئه؛ فالجميع يساهم في التأسيس للمرحلة المقبلة وفق مقترحات حقيقية وجادة في تعديل الدستور مع الأخذ بها.

باعتبار أن عملية الانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة، وهي بصدد تغيير نظام تنظيمها القديم إلى الجديد ؛ فالدستور هو الذي يرسي دعائم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في إطار الشرعية الدستورية التي تحاسب كل الدول ذات النظم الديمقراطية عليها[37].

---

[35]– **حاتم مراد**، "الحوار الوطني في تونس "، مرجع سابق، ص. 104.

[36]– **محمد مختار قنديل** ، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، مرجع سابق.

[37] - **طه شريف**، "الانتقال الديمقراطي : الأسس و الاليات" ، المعهد المصري للدراسات، 2019، تم الاطلاع بتاريخ 24 جويلية 2020 على الرابط : https //eipss_eg_org

أولا :**التداول على السلطة**

يعتبر التداول على السلطة مبدأ أساسي من مبادئ الدستور الديمقراطي، الذي يعني به تداول السلطة بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونيا[38].

يعرفه أحد المفكرين في علم السياسة بقوله "أن التداول بالمعنى الدقيق للكلمة، هو استبدال الأغلبية بالمعارضة أو تناوب قوى سياسية مختلفة على مقاليد الحكم"[39].

يكون التداول سلميا دون اللجوء الى العنف أو الاكراه المادي، اقتناعا منها بضرورة التكيف مع المعطيات والأوضاع الراهنة، وقد عرف " شارل داباش" التداول على السلطة "بكونه مبدأ ديمقراطي لا يمكن لأي حزب سامي أن يبقى في السلطة الا ما لا نهاية له ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر" [40].

ثانيا: الانتخابات

تعد العملية الانتخابية مهمة، وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تُعنى بالانتقال الديمقراطيّ، ونجد أنّ هناك مجموعة من العناصر يمكن من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها، وهي كالآتي :

ا- **حرية الانتخابات** : تعد الانتخابات حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الإرادة السياسيّة للشعب، التي تشكل أساس الحكم، ولكي تكون الانتخابات حرة لابد أن تتوفّر لها مجموعة من الحريات منها: حرية الرأي وحرية التعبير والإعلام وحرية تداول المعلومات وحرية التجمع السلمي... الخ.

---

[38] – **مسعودي يونس**،" التحول الديمقراطي : مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد صفر، مارس 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/01/19على الرابط:https://www.asjp-cerist.dz

[39] – **محمد عبد الرحمان عبد الله**، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة و المعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص. 75.

[40] – **زيداني مريم**، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي (دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الدكتور "مولاي الطاهر"، سعيدة، 2018/2017، ص. 20.

ب- **سلامة الانتخابات** : وتعد من أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطيّة، ولكي تكون الانتخابات سليمة لابد من توفّر مجموعة من الشروط منها:الاقتراع العام المتساوي، وصوت واحد لكل شخص، وتوفير الضمانات لعدم التزوير والتلاعب كالإشراف القضائي واستخدام الصناديق الزجاجية، وعدم التمييز بين الفئات كحرمان النساء والمقيمين بالخارج وغيرهم من التصويت.

ج- **نزاهة الانتخابات:** ويقصد بنزاهة الإجراءات، والآثار المترتبة على الانتخابات، والاختيار الفعلي للناخب.

مما سبق يتضح أنّه لا يمكن الحديث عن وجود انتقال ديمقراطي بدون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بقدر عال من الشفافية، تضمن فرصًا متكافئة لكل ا لأطراف المتنافسة للوصول إلى السلطة، ويتمكن من خلالها الناخبون من ممارسة حق الاختيار بحرية كاملة[41].

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني

نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بأصنافها وأنواعها، باعتبار أنها مؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات، وتعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وهي مظهر من مظاهر الديمقراطية وآلية لتكريسها؛ فلا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان[42].

ضمن هذا السياق، هناك علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بين الديمقراطية و المجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، و لا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فعال" [43].

بالتالي تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا فاعلا في تعزيز المسار الديمقراطي من خلال تحويل القضايا الثانوية إلى قضايا تحتل موقع الصدارة في أجندة عمل المجتمع السياسي، وذلك عبر الضغط على ممثلي الشعب في البرلمان، أو الاتصال بصانعي القرار، أو

---

[41] - **ايمان حسن**، المجتمع المدني والدولة التحول الديمقراطي(إطار نظري و مفاهيمي)، مرجع سابق، ص. 51.

[42] - **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص. 31.

[43]- **عبد الكريم هشام**،"دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المفكر، العدد السابع ، باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،ص. 333.

اللجوء إلى مظاهرات سلمية؛ فليس مطلوبًا من مؤسسات المجتمع المدني مجرد إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، وإنما تحقيق المشاركة بمعناها الشامل سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وهي المشاركة التي تتيح للمجتمع المدني فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها وضبطها وتحديد وتصحيح مسارها[44].

نأخذ مثال على ذلك مؤسسات المجتمع المدني في تونس التي أثبتت ريادتها في تجربة الانتقال الديمقراطي السلمي، ونجحت في تجنب تونس الويلات والمعارك الداخلية، وأكبر دليل على ذلك هو تتويج هذا الدور الرائد لمؤسسات المجتمع المدني بالنرويج تكريما للجهد الذي بذلته المؤسسات في شمل جميع أطراف الخارطة السياسية وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس[45].

رابعا: مبدأ الفصل بين السلطات

يعد مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ جوهري في تأسيس النظام الديمقراطي، وترجع أفكار هذا المبدأ لمجموعة من المفكرين أمثال : "أفلاطون" و "أرسطو" و "جون جاك روسو "، والمفكر "مونتسكيو" افتوض به لصياغة الموضوع بصيغة جديدة خلال القرن 18 في كتابه " روح القوانين " الصادر سنة 1748، يرى بأن مبدأ الفصل بين السلطات وسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملوك.

جاءت فكرة هذا المبدأ بسبب توسع وظائف الدولة وتطور الحياة السياسية وقسمت وظائف الدولة إلى الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، والهدف من تطبيق هذا المبدأ هو تحديد اختصاصات كل سلطة على حدا ومنعها من التجمع في يد شخص واحد لمنع الاستبداد وهو وسيلة فعالة لتأمين حرية الأفراد ويضمن احترام القوانين وتطبيقها في الاتجاه السليم[46].

---

[44] - **ايمان حسن**، المجتمع المدني و الدولة التحول الديمقراطي(إطار نظري و مفاهيمي)، مرجع سابق، ص. 37.

[45] - **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص. 62.

[46]- **قرفي كنزة**، دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية (نموذج تونس)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص. 19.

والمقصود بالفصل بين السلطات، عدم تدخل أي سلطة من السلطات الثلاث المذكورة أعلاه في صلاحيات و شؤون السلطة الأخرى[47]، بمعنى فصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض، على أن يكون هناك تعاون ومراقبة؛ فهنا نكون أمام تكريس الديمقراطية و هي كالأتي:

- ✓ السلطة التشريعية : للشعب أو ممثليه
- ✓ السلطة التنفيذية: من اختصاص الحاكم.
- ✓ –السلطة القضائية: من اختصاص هيئة مستقلة.

خامسا :<u>التعددية الحزبية</u>

تعتبر التعددية الحزبية كآلية لتكريس الديمقراطية، وهي الوسيط بين الشعب والدولة، تخدم الصالح العام وتقوم أيضا بالمشاركة السياسية بالتأثير في قرارات الحكام والبرامج التي يضعونها والحملات الانتخابية، كما تساهم في التنشئة السياسية.

حيث أن التداول السلمي للسلطة مرتبط بالتعددية الحزبية اذ يسمح بالتنافس الفعلي بين عدد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر، ومن وظائف الأحزاب السياسية تفعيل المشاركة السياسية الهادفة إلى التأثير على اختيار الحكام والأعمال وبالتالي التأثير على القرارات الحكومية، زيادة الوعي الاجتماعي للمواطنين، الأهم في الأمر حتى تؤدي الأحزاب السياسية دورها لابد من تمتعها بالحرية الكاملة[48].

سادسا: <u>الإعلام و الصحافة</u>

يعبر الإعلام والصحافة عن السلطة الرابعة في الدولة لما تقوم به من دور فعال في الدفاع عن الحقوق وتكريس النظام الديمقراطي إذا ما كانت تتمتع بالحرية وغير مضطهدة،

[47] –**زيداني مريم**، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي(دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011–2015)، مرجع سابق ص.21.

[48] - **زيداني مريم**، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي (دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011–2015)، مرجع سابق، ص 21.

حيث أن الصحافة والإعلام تؤدي دورها بشكل فعال إن كانت حرة، أما إذا كانت مضطهدة ومقيدة فهذا يعني أن النظام شكلي فقط [49].

كان لوسائل الإعلام دورا كبير في تقدم و تنمية الديمقراطية، منذ أن تم توسيع الناخبين لتشمل مجمل الطبقات الاجتماعية؛ فكان لابد من توعية الرأي العام سياسيا [50] .

فإذا كانت كلمة "ديمقراطية" تعني مشاركة المواطنين في صنع القرار و مطالبة الحكام بتقديم الحسابات إن أمكن؛ فإن العنصر الأساسي في كل ذلك هو الإعلام، وأول أمر يتعين التفكير فيه هو تكوين جمهور مطلع بشكل جيد و لذلك يجب في الأول أن يكون أصحاب القرار مطلعين بشكل جيد ليستطيع كل مواطن أن يطلع على ما يجري في بلاده قبل أن يدلي بانتقاداته بشأن طريقة تسيير البلاد[51] .

كما لعب الإعلام والصحافة دورا بارزا وساميا في عملية الانتقال الديمقراطي الذي شهدتها تونس، إذ كان لوسائل الإعلام التونسي الفضل في الكشف عن العديد من الجنايات والتجاوزات والانتهاكات التي كانت في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي"[52].

الفرع الثالث

الحكومة الانتقالية

تهدف فترة الانتقال الديمقراطي إلى التوصل إلى أرضية مشتركة، والبحث عن مواطن الوحدة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، وتجاوز الاختلافات السياسية في سبيل البحث عن الوحدة، خاصة مع المعارضة أو بالأحرى القوى المناهضة، في حين ثمة درس هام مؤداه أن الانتقال الناجح للديمقراطية يجب أن يكون مملوكا من قبل السكان، على اختلاف انتماءاتهم،

---

[49] – **زيداني مريم**، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي(دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011–2015)، مرجع سابق، ص. 22.

[50]– **ميشال أمير الطاهري**، "وسائل الاعلام والديمقراطية"، مجلة انتقالية واستشفاف، عدد 2، 1997، (مسار الانتقال نحو الديمقراطية: حالة بريطانيا وايرلندا الشمالية–دور وسائل الإعلام)، ص. 33.

[51]– **ميشال أمير الطاهري**، "وسائل الاعلام والديمقراطية"، مرجع سابق، ص.40.

[52] – **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص. 65.

بما في ذلك أولئك الذين لا يتعاطفون مع الديمقراطية، أي انه يجب أن يكون مملوكا ملكية وطنية[53].

ولتحقيق دستور جديد توافقي لابد من إجماع وطني سياسي؛ فهو من مقترحات وآليات الانتقال الديمقراطي، إذ تتواضع الإرادات السياسية للقوى الفاعلة في المجتمع، على مفهوم عام للدستور في صياغته الكلية، كما يحفظ التوازن بين نفوذ وإرادة وطموحات هذه القوى السياسية، والأطراف الفاعلة في إدارة المشهد العام للمجتمع، وكذا مصالح الفئات والطبقات التي تكون هذه القوى ممثلة لها، دون أن يكون التوافق بمعنى الإجماع أو الاتفاق، وتكون النتيجة بناء مؤسسات، تكون معبرة عن تلك الإرادة، وضامنة للمصالح الكلية وعن كيفية التحضير، وكل مجتمع يخضع في ذلك إلى ثقافته السياسية، لكنه يبقى سائرا وفق الآليات الدستورية المعهودة والمتعارف عليها، والتي في الغالب تكون عبر الحوار والمفاوضات السياسية بين مختلف القوى والأطراف المشكلة للمجتمع والفاعلة فيه، وهنا تكون المفاوضات قائمة على أساس التلاعب بمتغيرات القوى، واستخدام الإمكانيات التفاوضية الممكنة، وتكون قواسم مشتركة في إدارة العمل السياسي تقوم عليها رغبة كل طرف في الوصول إلى صناعة دستور[54].

الفرع الرابع

العدالة الانتقالية

تشمل منظومة الحقوق والحريات العامة الواجب ضمانها واحترامها الحقوق الفردية مثل حق التعبير والنشر وإصدار الصحف وحماية الفرد وعدم تعرضه للانتهاكات الصارخة، من إعدامات واعتقالات واسعة ومحاكمات صورية وتعذيب، كما تشمل أيضا الحقوق الجماعية مثل

---

[53]. – **محمد محي الدين**، " المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي"، تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة، و الطري قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011 ، تم الاطلاع عليه بتايخ 2020/01/25.على الرابط : www.undp.org

[54] - **نحال سعاد**،" الدستور التوافقي ضربة قاضية للمعارضة"، مقال، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/07/30 على الرابط: www .althrironline.com.

حق الإضراب والتظاهر والحق في تكوين الجمعيات والمشاركة الشعبية، باعتبارها شرطا أساسيا للتطور والرقي الديمقراطي[55].

يعتبر ضمان الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن، من أهم الوسائل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان أو بالأحرى مقياسا لمدى احترامها للديمقراطية والنظام السياسي نفسه، ويعتبر إقرار حقوق الإنسان وصياغتها في التشريعات الوطنية وإيجاد المكانة الدستورية المناسبة لها أكبر ضمانة وأقصر طريق لحمايتها، خاصة بإدراج المواد القانونية لممارسة هذه الحقوق والحريات الأساسية وتكريسها دستوريا، وهو ما حرصت عليه الجزائر في مختلف الدساتير التي عرفتها[56].

يعد مفهوم العدالة الانتقالية كضرورة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، إذ يرتبط بفترات التغير السياسي ويتسم بالردود القانونية في مواجهة جرائم النظم القمعية السابقة، كما يشمل مفهوم العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع المدني لإقامة العدالة و تحقيق المصالح، وقد تشمل الآليات القضائية وغير القضائية على السواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية وعدم وجودها مطلق ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل، أو مزيج منه، ويجب منح التعويض ورد الاعتبار للأشخاص الذين تعرضوا على نحو غير قانوني للحرمان من الحرية أو للإدانة بدون الإجراءات القانونية الواجبة، ويعد دور الجهاز القضائي المستقل والفعال بالغ الأهمية في هذا السياق[57].

---

[55]–**بن عاشور لطيفة**، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2013–2014، ص. 48.

[56]– **بن عاشور لطيفة**، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع نفسه، ص. 50.

[57]– دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية و سيادة القانون من منظور حقوق الإنسان **" تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"**، مرجع سابق، ص.15.

خلاصة الفصل الأول

نخلص مما سبق إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي ليست وليدة ثورة أو عملية فجائية بل هي عملية مستمرة وصولا إلى نضج قيمة اجتماعية ومعيارا أخلاقيا، تشير إلى تغيير النظام السياسي من صيغة ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، وهو عملية تدريجية تتحول إليه المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات مختلفة ترتبط بشرعية السلطة السياسية، تستغرق وقتا ليس بقصير كما أنها تعنى التحول من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

في هذا الإطار تتأثر عملية الانتقال الديمقراطي بعوامل داخلية وخارجية بدرجة كبيرة، يجب أن نفهم أن عملية الانتقال الديمقراطي لا تمثل بالضرورة مسارا للازدهار والحرية والحكم الراشد، ما لم تتوفر الإرادة المجتمعية وقوة الثقافة السياسية للمواطنين ومرونة العامل الاقتصادي وقوة مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية التي توازن بين السلطة الحاكمة في قمة الهرم السياسي وبين المحكومين الذين يشكلون قاعدة الهرم السياسي والاجتماعي.

الفصل الثاني
المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية الانتقال

يثير مفهوم المجتمع المدني نقاشا كبيرا بين المفكرين والباحثين؛ فمصطلح المجتمع المدني ليس بالمصطلح الحديث فجذوره تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشأة للمجتمع وحافظة لاستقراره.

في أواخر التسعينات من القرن العشرين أصبحت عبارة "المجتمع المدني" لفظا جاريا على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في العديد من دول العالم، خاصة النامية والمتخلفة ويعود السبب إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان ورغبة المواطنين في الحصول على المزيد من الحقوق[58]، وبهذه الصفة؛ فإن المجتمع المدني لا يعرف السيطرة أو التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية ولكنها علاقات بين أفراد متساوين.

الواقع أن فكرة المجتمع المدني وجدت في كل المجتمعات بل أن الإسلام سبق هذه المجتمعات من خلال دعوته لمفاهيم التكافل، التضامن، العدالة، الشورى، المعارضة، الحرية، والمساواة، وهي المفاهيم الأساسية التي تكون عليها فكرة المجتمع المدني[59].

خصصت دراستنا في هذا الفصل في مفهوم المجتمع المدني **(المبحث الأول)**، تليه صور مشاركة المجتمع المدني والفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال الديمقراطي **(المبحث الثاني)**.

[58]– **مفتاح عبد الجليل**،" دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، د.س.ن، ص. 10.

[59]– **بن حمودة ليلى**، "الديمقراطية ودولة القانون"، دار هومة، الجزائر،2014، ص.145.

المبحث الأول

مفهوم المجتمع المدني

يثير مفهوم المجتمع المدني اهتمام الباحثين وبالتحديد مع منتصف التسعينات، لتكون علاقته بعملية الانتقال الديمقراطي موضع تساؤل و نقاش في الندوات الفكرية؛ فليس هناك اجماع بين المفكرين و الباحثين على تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني، لأنه مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة، كما ارتبط في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى تكاد تجزم أنها لصيقة فيما بينها من ارتباطات عضوية قوية سواءا من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية وتلك المفاهيم هي الدولة الحديثة (دولة الحق والقانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان)

تناولنا في هذا المبحث تعريف وشروط المجتمع المدني **(المطلب الأول)**، تليه خصائص ووظائف المجتمع المدني**(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تعريف وشروط المجتمع المدني

لتحقيق ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لابد من القيام بترسيخ وتجسيد الديمقراطية من طرف المجتمع المدني والذي يعتبر بدوره كفاعل رئيسي في عملية الانتقال الديمقراطي، وعلى هذا الأثر سنعرض تعريف المجتمع المدني**(الفرع الأول)**، بعدها شروط المجتمع المدني**(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

تعريف المجتمع المدني

مدلول المجتمع المدني بالرغم ما يلقاه من رواج أكاديمي علمي، الا أنه تلقى صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له ،و على هذا الاساس سنقوم بتعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية**(أولا)**، ومن الناحية الاصطلاحية**(ثانيا)**.

أولا: التعريف اللغوي

ليس هناك تعريفا جامعا للمجتمع المدني حيث أن معظم التعاريف نسبية غير مستقرة، تختلف وفقا لتغير الزمان والمكان؛ فمفهوم المجتمع المدني تغيرت دلالته و تبلور مضمونه عبر التاريخ، تختلف أهدافهباختلاف السياق التاريخي الذي كان يسود فيه.

نجد أن مصطلح Civil Society وردت فقط في كلمة Civil للتعبير عن مصطلحات أخرى؛ ففي معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح Civildisobedience بمعنى العصيان المدني، تطلق عليه هذه التسمية نسبة إلى عصيان القانون المدني ؛ فهو عبارة عن مقاومة حضارية متميزة من اشتقاق عن عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية وهذا ما نعيشه في وقتنا الراهن.

كذاك يستعمل لفظ Civil في اللاتينية Civis للتعبير عن مجموعة من الدلالات ذات علاقة بالمواطن وتناقض كل ما هو عسكري، رسمي، ديني، وكذلك يعبر عن ضد متوحش، همجي، وعليه مصطلح المدني Civilis يدل على كل ما هو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أي خارج المؤسسات الحكومية[60].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

يعرف المجتمع بأنه "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[61].

كما يعرف المجتمع المدني بأنه " مجوعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولا تتوخى الربح الاقتصادي، ولكن تسهم في صياغة القرارات خارج المؤسسة السياسية ؛ فالمجتمع

[60]– **أمهيس صبرينة وبانون لامية**، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الانسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2017/ 2018، ص. 10.

[61]– **حسن سلامة**، ماهية المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي (جنوب افريقيا)، دبلوم إدارة المنظمات غير الحكومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2014، ص. 11.

المدني ينشط ويتطور طبقا لمنطق يختلف عن الآليات التي تتحكم في السوق أو في الممارسة المباشرة للسلطة السياسية"[62].

يدل مفهوم المجتمع المدني على مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة والأفراد، التي تتكون من هيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية تدافع عن مصالح المجتمع المشتركة ومصالح الأمة الإنسانية، كما يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار، وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية وآلية لتكريسها، فلا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات[63].

من خلال ما سبق يعتبر التعريف الأهم من حيث الانتشار ، ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة ، هو ذلك الذي قدمه الأستاذ محمد قنديل كالأتي: "المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة هي غير ربحية تسعى الى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر" ، والملاحظ على هذا التعريف أنه يلخص لنا مختلف الأفكار والمفاهيم التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني ومنذ بذوره الأولى في الفكر السياسي وحتى الألفية الثالثة[64].

الفرع الثاني

شروط المجتمع المدني

لقيام المجتمع المدني يشترط توافر مجموعة من الشروط بالغة الأهمية والمتمثلة في: التعبئة(**أولا**)، التفتح(**ثانيا**)، الخبرة(**ثالثا**).

---

[62]– **بواري دليلة** ، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة(التعمير والبيئة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012/ 2013، ص. 11.

[63]– **بن طيبة لطفي**، التحول الديمقراطي في تونس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2017/2016، ص. 32.

[64] – **ونوغي نبيل ويوسفي علاء الدين** ، " المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية (الجزائر أ نموذجا)"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 6، عدد1، جامعة الشلف، 2020، ص.398.

أولا: التعبئة

يصف ROSANVALLON Pierre التعبئة بالخطوط الكبرى للتطور الحديث للنظم الديمقراطية وأسباب هذا التطور متعددة ؛ فالديمقراطية تهدف إلى تحقيق الحاجة الاجتماعية، والمواطنين يمنحون توقيعاتهم لممثليهم وذلك رغبة منهم في تحقيق آرائهم بطريقة مستمرة.

يستلزم أن يكون المجتمع المدني على وعي بكل المشاكل التي يريد أن يتدخل من أجل وضع حدا لها ؛ فيبحث عن تفسيرات للمشاكل وأسبابها، وتدخله لن يكون من العدم ، لذا فان المجتمع المدني يكون معبأ ومهيأ ، يتمتع بالحس الجماعي للدفاع عن الحاجة الاجتماعية ومصلحة المجموعة وعن الصالح العام.

ثانيا: التفتح (الانفتاح)

يعيش المجتمع المدني في عالم تشوبه في شتى المجالات تطورات منها تطور عالم الأنترنيت الذي أصبح يجتاح الساحة العالمية، وعليه فان المجتمع المدني يجب أن يكون متفتح بالنسبة لكل الصعوبات والتحديات التي تطرأ على المجتمع مستعملا بذلك مختلف الوسائل بما فيها الأنترنيت.

فكم من مشكلة تم حلها عبر الأنترنت الذي أصبح شبكة وصل تدرس فيه جملة من المشاريع وذلك من خلال تبادل وجهات النظر ; فالاهتمام بحداثة الوسائل واستعمالها يمكن المجتمع المدني من انفتاحه على ما يطرأ على المجتمع بصورة خاصة وعلى العالم بصورة عامة[65].

في حين سجل التاريخ عدة نماذج عن حروب وصراعات كانت وسائل الإعلام فيها تمثل السلاح الأنجع والأكثر فعالية، ومع ظهور الانترنت كوسيلة اتصال جديدة أخذت في اكتساح الفضاء الإعلامي تدريجيا الى أن تحولت إلى بديل فعلي لوسائل الاتصال الكلاسيكية، وظهور شبكات التواصل الاجتماعي وتنوعها وما تقدمه من فضاءات لطرح الأفكار ومناقشتها[66].

---

[65]– **بواري دليلة**، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (التعمير والبيئة)، مرجع سابق، ص.ص 34 –35.

[66]-REDISSI. (H) et autres, sous la direction, *La transition démocratique en Tunisie (Etat des Lieux), Les Acteurs* , Diwen Edition-Tunis2012.p. 325.

يعد الربيع العربي أحد العوامل المساهمة في تغير المشهد المدني العام ببروز بوادر انفتاح سياسي بإدماج أطر دستورية وتأكيد علوية القانون، وقد يسرت تلك البوادر بظهور حاجيات جديدة مثل حماية الحريات والحقوق الجماعية والفردية ؛ فتوسعت منظومة المشاركة الاجتماعية والسياسية وتصاعدت المطالب المنادية بتغيير قواعد ممارسة السلطة[67].

كل هذه التحولات تنتج مجتمع الحوار والمواجهة التي أطلق عليها بعض الملاحظين أمثال MANIN Bernard ديمقراطية الجمهور.

ثالثا: الخبرة

إذا كانت المشاركة تتغذى من تفتح المجتمع ومن الحرية التي يخضع لها المواطنين ؛ فهي تعتمد على تطور الخبرة وتعدد مصادر الإعلام؛ فإشراك المواطن هو بالأحرى رغبة هؤلاء في المعرفة والوصول إلى مجتمع المعرفة Société de la Connaissance .

كما أن تعدد نظام الخبرة هو بعد أساسي لمجتمع المعرفة، فكل هذه الخطى تساهم في تثقيف المواطن الخبير أين يكون في أعلى المستويات[68].

المطلب الثاني

خصائص ووظائف المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص تختلف عن بعضها البعض، تتفرع بدورها الى خصائص مادية و أخرى معنوية **(الفرع الأول)** ، كما أنه يتمتع بمجموعة من الوظائف ندرجها بالتفصيل**(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

خصائص المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني الممثل للدعائم البشرية الناشطة في تفعيل الديمقراطية ، إلا أن ممارسة هذا الأخير مرهون بجملة من الشروط والتي نذكر ضمنها، الشروط المادية(**أولا)**، والشروط المعنوية**(ثانيا)**.

---

[67]–**ندوة علمية دولية**، المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي "تجارب مقارنة"، تونس، 2017، ص.1.

[68]– **بواري دليلة**، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (التعمير والبيئة)، مرجع سابق، ص. 11.

أولا: الشروط المادية

تتمثل هذه الشروط في تعدد وتنوع المؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني(أ)، وتوافر الموارد اللازمة لأداء نشاطه(**ب**).

أ. المؤسسات المتعددة

يتطلب قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة ومستقلة عن حكومة الدولة، مثل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول الى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى لرفع مستوى المهنة، والجمعيات والمؤسسات العلمية والثقافية التي تسعى الى نشر الوعي بأفكار وآراء معينة، والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الانسان وغيرها من المؤسسات[69].

يتمثل المجتمع المدني أساسا في تعدد المؤسسات، بمعنى أن هـليس كتلة واحدة أو متجانسة، وإنما يتكون من عدة منظمات، هيئات، مؤسسات، نوادي وجمعيات، ما يعكس بـذلك تعدد وتنوع الأنشطة التي يتكون منها أي مجتمع[70].

وعليه يهدف المجتمع المدني من خلال المنافسة الشريفة السليمة الى تحقيق التعاون والتكامل بدلا من الصراع والتنافر الذي يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفتيت وحداته.

ب. الموارد

تتمثل الموارد أساسا في وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات السياسية التي تسعى الى السلطة والمشاركة في صنع السياسات والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية، وتسعى لرفع مستوى المهنة والجمعيات والمؤسسات العلمية والثقافية[71].

---

[69]– **بن حمودة ليلى**، الديمقراطية ودولة القانون، مرجع سابق، ص. 149.

[70]– **بواري دليلة**، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (التعمير والبيئة)، مرجع سابق، ص.34.

[71]- **عزاز سارة ومراح وداد**، الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الشيخ التبسي تبسة، 2017/2016، ص. 55.

تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني سواء كانت موارد معنوية أو مادية، من أهم متطلبات قيامه السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها.

ثانيا: الخصائص المعنوية

نجد الخصائص المعنوية أكثر أهمية من الخصائص المادية بالرغم من صعوبة الحصول عليها المتمثلة في:

1-الاستقلال

لقد أجمع أغلب المفكرين أن المجتمع المدني كيان مستقل عن الدولة لكون نشاطه بعيدا عن سلطة وضغوطات وتبعية الدولة، وهذا يعني أن تبقى هناك بين المجتمع المدني والدولة بشكل لا يعني الواجهة، بما يتيح له أن يكون وسيطا حقيقيا بينها وبين المواطن أو المجتمع[72].

قد تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة، ولا تتدخل فيه الحكومة الا بمبررات المصلحة العامة.

2-الحرية

تمثل الحرية الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المدني ; فبدون قيمة الحرية (حرية الرأي والتجمع والنشاط والمشاركة... الخ)، وفي ظل القمع والاستبداد في الحكم والتضييق على الحريات، لا يمكن الحديث عن وجود فعلي للمجتمع المدني[73].

يتمتع الأفراد بحرية الانضمام إلى المجتمع المدني وحرية التعبير عن آرائهم، مما يعني أن وجود المجتمع المدني وتقدمه يتوقف على مدى الحرية والديمقراطية التي يستند إليها نظام الحكم.

---

[72]-**علي الدين هلال**، " العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2008، ص. 4.

[73]- **أبركان فؤاد**، "المجتمع المدني في الجزائر ... بين الخطاب والممارسة)"، مداخلة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، د.س.ن، د. ص.

3-التراضي العام

يفترض في قيام المجتمع خضوعه لمجموعة من الشروط والقواعد والقوانين مع موافقة وتراضي عام من قبل أعضائه على مثل هذه الشروط، لأن موافقة وتراضي المجتمع المدني يؤدي إلى خلق مناخ ديمقراطي يساهم في نشاطه وتقدمه.

4- احترام النظام والقانون القائم

لقيام مجتمع مدني حقيقي يكون في إطار دولة قوية قادرة على حماية الحقوق التي ينص عليها الدستور وفرض القواعد القانونية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات، وبدون هذا الدور للدولة؛ فان المجتمع المدني سيتحول الى كيان أجوف خال من أي معنى حقيقي، بل الأخطر من ذلك أنه يتحول الى عدو يهدد حريات الأفراد بشكل لا يقل خطورة عن تهديد الحكومة المستبدة في غياب الديمقراطية.

5-التعبير والتنافس بالوسائل السلمية

من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني، عليه أن يلتزم في عمله بإتباع الوسائل السلمية، و ذلك يعني ضرورة احترام النظام القائم وقوانينه، وإذا كان هناك هدف لتغييره؛ فلابد أن يكون ذلك سلميا دون الخروج عليه أو استعمال العنف ضده.

إذا لجأت إحدى الجماعات إلى استعمال القوة والعنف فان ذلك يخرجها من إطار المجتمع المدني ، لذلك يجب أن يسعى المجتمع المدني إلى استخدام الوسائل السلمية والمشروعة من أجل تحقيق أهدافه، وذلك من خلال المطالبة بتعديل السياسات، والتنبيه إلى النقائص وأوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد والكشف عن الأخطاء ومحاسبة الحكومة عليها، وليس باللجوء إلى الثورة أو الانقلاب واستخدام العنف بهدف هدم النظام القائم وتدميره بشكل جذري.

6-الشعور بالانتماء والمواطنة

تعتبر المواطنة أحد مقومات الفعل الجماعي، والتي من خلالها يعبر عن سلوك المواطنة أو ما يمكن تسميته بالفضيلة المدنية، بحيث أن المجتمع المدني يعد فضاء للتعبير عن اهتمامات وطموحات المواطن[74].

[74]- **أبركان فؤاد،** "المجتمع المدني في الجزائر ... بين الخطاب والممارسة)، مرجع سابق.

يتم تحقيق شعور الإنسان بالانتماء والولاء داخل المجتمع عندما يتمكن من إشباع حاجياته الأساسية، لذلك فان الدولة التي تتمكن من التوصل لإشباع حاجات الأفراد وعلى قدم المساواة، وتوفر الانتماء والولاء بينها وبين رعاياها يؤدي إلى الاهتمام بالشؤون العامة والمشاركة فيها.

7-التسامح

تضفي صفة "المدني" على المجتمع خاصية التسامح، لأن المجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرتهم.

هذا التسامح المنشود ليس تسامحا بين الحك ام والمحكومين، بل أيضا فيما بين الأفراد أنفسهم لذلك؛ فان عدم وجود التسامح وانتشار التطرف والتعصب وضيق الأفق داخل المجتمع المدني يؤدي إلى تهديد الاستقرار في المجتمع.

8-الديمقراطية

المقصود هنا بالديمقراطية هو أن يعتمد المجتمع المدني على الأساليب الديمقراطية في تنظيمه وممارسة عمله، حيث ينبغي إتاحة الفرصة لتعدد الآراء والتعبير عنها بحرية واللجوء إلى الانتخابات الحرة في اختيار أعضاء الجمعيات والمنظمات، ذلك لأن التعامل بأسلوب الكبت والقمع وغياب الديمقراطية داخل المنظمة بحجة الحفاظ على تماسكها يؤدي إلى الانفجار[75].

بناءا على ما سبق؛ فان المجتمع المدني يعتمد على الأساليب الديمقراطية في تنظيمه وممارسة عمله، وذلك من خلال فسح المجال أمام تعدد الآراء والتعبير عنها بحرية، الذي يعد كشرط أساسي من الشروط المعنوية.

الفرع الثاني

وظائف المجتمع المدني

لتحقيق دولة القانون، لابد من وجود مجتمع مدني متماسك متحد، تجمعه أواصر الأخوة والمحبة ويسعى نحو فعل الخير وجني الخيرات والنعم، وذلك من خلال سعيه الى تحقيق

[75]- **بن حمودة ليلى**، "الديمقراطية ودولة القانون"، مرجع سابق، ص.ص150-152.

الوظائف والأهداف المتمثلة في تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع المدني كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشؤون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم لكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية.

تساهم التنظيمات في تشكيل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها وحصرها في: الحماية من استبداد الدولة(**أولا**)، المراقبة والتحكم في سيطرة الدولة(**ثانيا**)، المشاركة الديمقراطية للمواطنين(**ثالثا**)، وخلق فضاء وإمداده بالفاعلين(**رابعا**).

أولا: الحماية من استبداد الدولة

تعود الوظيفة الأولى في جذورها إلى John LOCKE وتسمى Lockeian نسبة إليه وتتضمن حماية استقلال الفرد والملكية الخاصة، كما تتضمن مساحة للمجتمع بعيدا عن تدخل الدولة الاستبدادي.

ثانيا: المراقبة والتحكم في سيطرة الدولة

تعود الوظيفة الثانية إلى Montesquieu بمفهومه النظري عن "المراجعات والتوازنات" وخلق ثقل نوعي تنظيمي يحد من سيطرة جهاز الدولة.

وعليه من حق المواطن الاطلاع والحصول على المعلومات، حيث يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة، وبالتالي الاطلاع على سبيل تنفيذها وعلى نتائجها[76]. بالإضافة إلى ذلك أنها تحسن في صورة الأداء والمصداقية وتعبر بشكل شفاف وشرعي عن مصالح الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين، كما تحسن من الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية بما يسمح من تحقيق دولة القانون والتوازن في توزيع السلطة وممارستها، وهي كلها من مظاهر الدولة[77].

---

[76]-**ونوغي نبيل ويوسفي علاء الدين** " المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية (الجزائر أ نموذجا)"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 6، عدد1، جامعة الشلف، 2020، ص.403.

[77]–**حمدي مريم**، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص في القانون الاداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014 /2015، ص. 159.

ثالثا: المشاركة الديمقراطية للمواطنين

تنتسب الوظيفة الثالثة إلى Tocqueville التي تؤكد على أن المجتمع المدني يعمل كحاضن للمواطنين والفضائل المدنية مثل الثقة والتسامح وغيرها ، ودفع المواطنين الى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التي تهمهم بشكل مباشر وبدون وساطة من النواب أو المنتخبين، ويعرفها " جون ديوي" على أنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات التي تنتج عنها[78].

رابعا: خلق الفضاء العام وإمداده بالفاعلين

تسمى الوظيفة الرابعة ب Habermas، التي تنص على تكوين قنوات فعالة للحوار والحشد حول قيم الأفراد ومصالحهم.

يحتل المجتمع المدني مستوى متوسطا بين المستوى الأول الذي تمثله الدولة والمستوى الابتدائي الذي تمثله الأسرة؛ فهو يلعب دورا فاعلا وهاما في انجاز الوظائف التي سبق الإشارة إليها بما للمجتمع المدني من بنى تنظيمية تمكنه من ذلك، ومنهام مثل المراقبة، البيان أو التعبير، الاندماج أو التكامل، التثقيف، جدير بالمجتمع المدني أن يحقق إنجازات.

نلاحظ أن مهمة المراقبة، تبين أن سلطة الدولة تبقى ضمن إطار الشرعية القانونية، و

مهمة التعبير تهدف إلى تحويل القضايا والمشاكل المنتشرة على المستوى الابتدائي إلى قضايا عامة تحقق آمال وأهداف واحتياجات المستوى الأولي وتعبر عنه.

كما أن مهمة الاندماج تعني التوحد حول أهداف عامة، وقد تتراوح هذه المهمة من القيام بعملية حشد من أجل المشاركة في أشكال تنظيمية في عمل جم اعي إلى مستوى أدنى يتمثل في حشد التأييد لمنظمة أو اتحاد.

أما فيما يخص مهمة التثقيف والتعليم، لها طبيعة ثنائية: من ناحية تقوم بنشر منظومة القيم والأطر المدنية والتدريب على المشاركة في الحياة العامة وممارسة المواطنة وتعلم الديمقراطية من خلال العمل، ومن ناحية أخرى فإنها تسمو بالأهداف وترفعها إلى أهداف عامة

[78]– **جلاب عبد القادر**، " تدخل المجتمع المدني في المجال العمراني وتحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، مجلة تشريعات التعمير والبناء، العدد الثاني، مجلة أكاديمية دولية فصلية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في المجال العمراني ، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2017، ص. 250.

وتحولها إلى حوار مجتمعي كان من الممكن لهذه الأهداف أن تبقى قضايا غائبة لا يلتفت إليها الرأي العام ولا الفاعلين السياسيين[79].

[79]– **زهراء محمد السيد شعبان**،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي "(نظرية السياسة المقارنة)،2012، ص.ص 8–9.

المبحث الثاني

صور مشاركة المجتمع المدني والفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال الديمقراطي

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية والبيئة ... إلى غير ذلك، ومن المعروف أن المجتمع المدني كان نشطا وفعالا وهذا منذ العقود الماضية، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم لكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم الى الجهود الحكومية[80].

فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والمتمثلة في صور مشاركة المجتمع المدني(**المطلب الأول**)، الفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال الديمقراطي(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول

صور مشاركة المجتمع المدني

تتمثل صور المجتمع المدني في الدور الفعال الذي تقوم به كل من مؤسسات ومنظمات هذا الأخير في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع وحرصه على تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل.

للتعرف على هذه الصور خصصنا المجتمع المدني كوسيط في عملية الانتقال الديمقراطي(**الفرع الأول**)، المجتمع المدني كطرف في عملية الانتقال الديمقراطي(**الفرع الثاني**).

[80]- **دنيا جميل**، المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2019/12/15 على الرابط *blogs.Worldbank.org>arabvoices> tunisian-civil-society-révolutionnaires-peace-Keepers*

الفرع الأول

المجتمع المدني كوسيط في عملية الانتقال الديمقراطي

كثر الحديث عن المجتمع المدني الذي أصبح بمثابة البديل عن المجتمع السياسي، وعليه؛ فالمجتمع المدني بمفهومه الحديث له دور أساسي يتجسد في إيصال صوت المجموعة إلى الإدارة، يتعين التعرض إلى دور المجتمع المدني في تكريس الإطار الحقيقي للمجتمع والمشاركة الفعالة[81].

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في الكثير من التجارب العالمية، حيث تزايدت أعدادها وتعاظم نفوذها وأصبحت شريكا في عملية التنمية الشاملة؛ فالمجتمع المدني هو ذلك الفاعل الرئيسي للنهوض بأي تنمية والتتويج بالأعمال الثقافي، وتأكيد الفاعلية للمواطن وترقية التشاركية[82].

تقوم مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته بتوسط العلاقة بين المجتمع والدولة ؛ فهي بذلك تحمي المواطن من تعسف السلطة وتحمي السلطة من أعمال العنف التي قد تلجأ اليه بعض القوى والجماعات عند عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريقة سلمية.

كما تقوم بدور هام في نشر ثقافة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ضد الانتهاكات، والمشاركة في الرقابة على الانتخابات ومراقبة أداء الحكومة مع المناقشة العلنية لسياساتها وقراراتها[83].

يعتبر المجتمع المدني كفاعل رئيسي للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن، بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن وقدرته الفعالة على متابعة وصياغة وتنفيذ المبادرات التنموية التي

---

[81]–**بواري دليلة**، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (التعمير والبيئة)، مرجع سابق، ص. 36.

[82]–**رضوان مجادي**، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية ""، (مدخل في دور المجتمع المدني)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة تحولات، العدد الثاني، جامعة سعيدة، الجزائر. 2018، ص.212.

[83]– **بقطوف مريم وتامزيرت ليندة** ، التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، (دراسة حالة تونس 2011–2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017 / 2018، ص. 11.

تحل مشاكل المجتمع ومساهمة المجتمع المدني الهامة في تثقيف المجتمع بقضايا التي تقترب من واقعه ، ودعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية، من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا لدى المواطن.

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها[84].

وعليه تبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية، اذ لا يقتصر دوره في ترقية ثقافة المواطنة السياسية، أو لعب حلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب، بل يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق والقانون[85].

يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام، وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة.

تزداد أهمية المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد، والتأكد على إرادة المواطنين في بناء المؤسسات، والمساهمة بفعالية في تحقيق الانتقال.

وفي هذا الإطار يرى أنطونيو غرامشي (Antonio GRAMSCi) المجتمع المدني أنه "ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية" والفكرية للمجتمع الرأسمالية، تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية ، هذا ما يعزز من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني (OSC) عن الدولة، ويعزز من قدرتها على الضغط والتأثير على السياسات العامة للدولة، بالإضافة الى أنه كظاهرة اقتصادية باعتباره كقوة محركة لنمو القطاع الخاص ;فمن هنا تأتي أهميته أيضا لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة في ظل العولمة.

---

[84]- **حمدي مريم**، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص.155.

[85]– **عبد الكريم هشام**،"دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المفكر، العدد السابع، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، ص. 330.

يقول في هذا الصدد Steven HEYDEMANN بأنه من الصعب تجسيد الديمقراطية بنفس الطريقة التي جسدت بها في الدول الغربية بسبب عدم اكتمال مجموعة الأسس الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق هذا التجسيد.

يبرز جليا الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية ومبدأ التمثيل والمشاركة المباشرة للمواطنين ، إذ الحكم ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات والسوق ؛ فهو يشمل أيضا المجتمع المدني الذي يعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، وبالتالي إن م فهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة وبأطرها، إذ أن القضايا المتعلقة به لا تصبح شعبية ما لم تتبناها وتدافع عنها المجموعات المعنية، كما تساهم في الرأي العام وإحاطتها بشكل من أشكال الإجماع قبل أن تصبح نافذة.

أصبحت قوة المجتمع المدني وانتشارها عاملا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي، يفسره في ذلك دفاعها عن مجموعة من المواضيع المهمة على المستوى المحلي والدولي كالديمقراطية والبيئة وحقوق الإنسان، كما أصبحت تتبناها وتدافع عنها المنظمات غير الحكومية (ONG) بقوة وكفاءة لتكون أدوات لبلورة سياسات عالية ووطنية بديلة وجديدة تستند إلى قيم ومعايير جديدة؛ فأصبحت فاعلا رئيسيا الى جانب الحكومات وتبلور مفهومها من خلال الوضعية القانونية التي كرستها المنظومة القانونية العالمية.

يعد الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي وكأطر تعبر عن مصالح واهتمامات المواطنين وحاملة لقضايا الشأن العام، تسعى الى ردم الفجوة الناجمة عن النواقص المؤسساتية والعيوب الناتجة عن التوفيق بين مختلف الفئات السياسية، أي الاعتراف بأطر واسعة من الحقوق والواجبات.

وبالتالي؛ فان دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تقديم المقترحات والمشاريع والتي تبحث عن فرص ناجحة للضغط والتأثير في الدولة الحديثة، هي ضرورية وأساسية[86].

[86]– **حمدي مريم**، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014–2015. ص. 155.

تستطيع تنظيمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقويم.

يبدأ دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات، وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسيير الشأن المحلي[87].

وهذا ما يكسبها أهمية كبرى ويجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية[88].

الفرع الثاني

المجتمع المدني كطرف في عملية الانتقال الديمقراطي

كانت فكرة الحوار الوطني حاضرة في خلفية مشهد الانتقال الديمقراطي في تونس باعتباره آلية يقع تحريكها عند أول تأزم، ولقد مكن هذا الحوار من جمع عدد من الفاعلين السياسيين والمنظمات المهنية والنقابية وممثلين عن المجتمع المدني كما حدث خلال الجلسات الوطنية بالسنيغال Assises Nationales du Sénégal التي مكنت الى حد بعيد من حل أزمة سياسية ومؤسسية خطيرة لم يكون لها من مخرج الا عبر آلية التوافق والاجماع.

تعتبر النهضة الحزب الحاكم، بقدر ما كان من الممكن إيجاد تفاهم بخصوص مصير الحكومة، وبقدر ما كانت مسألة حل المجلس التأسيسي المنتخب بطريقة ديمقراطية في 23 أكتوبر 2011، تمثل المؤسسة الشرعية الوحيدة خلال الفترة الانتقالية خطا أحمر لا سبيل في تجاوزه.

بعد التأزم السياسي بين الأغلبية والمعارضة واضطراب المجتمع المدني وتحفزه، وقع انشاء رباعي حول المؤسسة الوطنية الأقوى وحتى الاتحاد العام التونسية للشغل، وقد قام هذا

---

[87]–**منير زيان**، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/2017، ص.46.

[88]– **موازي بلال**،" المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية"، (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، مرجع سابق، ص. 330.

الرباعي باقتراح خارطة طريق على جميع الشركاء السياسيين من أجل إطلاق حوار وطني يسعى الى مناقشة وحل المشاكل السياسية والدستورية الخطيرة التي تسببت في التأزم.

ساعد على تقبل الحوار الوطني من قبل جميع الأطراف سواء كانوا من الأغلبية أو من المعارضة، و كانت أول محاولة لإجراء حوار وطني أطلقت من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل منذ 18 جوان 2012.

تمكن هذا الحوار الوطني أن يكون لأنه كان يسعى الى تجنب الذهاب نحو العنف الذي كان ممكنا نظرا لحدة التباين المشار إليه، غير أن فكرة الحوار الوطني لم تبدوا بهذه البداهة في وعي الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني منذ الوهلة الأولى، بل مرت بمراحل عديدة ذات علاقة بخطورة الأحداث السياسية ولعل ذلك ما جعل عملية اقناع جميع الأطراف بالانضمام الى الحوار الوطني بالنسبة الى وسطائه من الصعوبة بمكان.

نجح الحوار لأنه كان مدعوما من الخارج الذي أطلقه الاتحاد التونسي للشغل، غير أن الإعانة الدولية قد ساعدت على تنفيذه وعلى مضيه قدما، وقد استمر هذا الدعم الخارجي من بداية المسار إلى نهايته؛ فاستقرار تونس هي مسألة ذات بعد دولي، كما يشير إلى ذلك تقرير International Crisis Group حول تونس.

كما تابعت المجموعة الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر عن قرب الربيع التونسي، وارادت النجاح لهذه التجربة خاصة مع فشل تجارب الربيع العربي الأخرى الواحدة تلوى الأخرى[89].

لعبت أربع منظمات تونسية دورا محوريا في إنجاح **الحوار الوطني التونسي** بجائزة نوبل للسلام 2015، وأشارت لجنة نوبل النرويجية الى أن "هذا الاختيار جاء تقديرا لمساهمة هذه المنظمات الحاسمة في بناء ديمقراطية تعددية بعد ثورة الياسمين التي عرفتها تونس عام 2011".

فازت الوساطة الرباعية التي جنبت تونس العنف والاقتتال الداخلي و التي سمحت لها أن تنجح في عملية الانتقال الديمقراطي بعد سلسلة من الاغتيالات والاضطرابات الاجتماعية،

[89]– **حاتم مراد**، الحوار الوطني في تونس، دار بوجميل، تونس، 2015، ص.ص. 13 – 45.

من "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية"، و"الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان"[90].

المطلب الثاني

الفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال الديمقراطي

يلعب الفاعلون الرئيسيون دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي من شأنهم تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، والدفاع عن حقوقه المهضومة وحمايتها من الانتهاكات واحترام لحقوقه وحرياته الأساسية، وذلك عن طريق النقابات وهذا ما سيدرج(**الفرع الأول**)، تليها منظمات المحامين(**الفرع الثاني**)، وكذا منظمات حقوق الإنسان(**الفرع الثالث**).

الفرع الأول

النقابات

يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل من أبرز وأقوى القوى الفاعلة في المجتمع التونسي منذ عقود ; فكان من مقومات الحركة الوطنية التونسية في فترة الاستعمار الفرنسي، ثم تابع بعدها الدور الفعال الذي لعبه ولايزال على المستوى الاجتماعي والسياسي في آن واحد.

مرخلال التظاهرات الشعبية التي هزت تونس في ديسمبر 2010، كان الاتحاد العام التونسي للشغل في الصفوف الامامية للاحتجاجات التي نادت بالتغيير، وذلك بفضل قدرته على التعبئة الواسعة وقوة تأثير في تحركات المجتمع التونسي.

أدى الاتحاد العام التونسي للشغل دور مهم بعد تبنيه للتحركات الموجهة، وذلك للحفاظ على إنجازات الاحتجاج وتغيير النظام ولأول مرة استطاع المكتب التنفيذي للاتحاد الى القيام بإصلاحات سياسية قوامها تعميق الديمقراطية ودعم الحريات[91].

---

[90]– **كمال بن يوسف**" التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن عبي في تونس"، مجلة السياسية الدولية، العدد 184، المجلد،2011، ص. 46.

[91]– **تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم**، التحول الديمقراطي في شمال افريقيا (دراسة حالة تونس 2017/2011)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2018/2017، ص. 53.

لكن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يحظ دائما بتأييد جميع التونسيين، فهناك من يهتم فقط بمشاغل العمال دون اتخاذ مواقف في عالم السياسة.

تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في عام 1946 بفضل المناضل " فرحات حشاد"، وفي صفوفه اليوم حوالي 700 ألف عامل تونسي، وعدة فروع عبر التراب التونسي حسب الناطق الرسمي لهذه المنظمة "ساسي طاهري" الذي أشار أن الهم الوحيد للاتحاد هو تحسين ظروف معيشة العمال التونسيين، حيث شارك الاتحاد العام للعمال التونسيين في الأحداث التي عرفتها تونس منذ 2010 كطرف أساسي ؛ فتدخل مرارا في النقاش الوطني دافعا بذلك عجلة التيار الديمقراطي[92].

ومن أهم مميزاته هي التنظيم المحكم والتعقيد والانتشار على كامل التراب التونسي حتى في القرى والمداشر النائية وهي نفسها خصائص المجتمع المدني الفعال.

تظهر خصائصه كذلك في المصداقية الواسعة عند غالبية أفراد المجتمع التونسي مما يجعل فكرة التعاطي مع كل التيارات سهلة وسلسة، ولعل هذا ما يفسر لنا تفاعل عديد الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة مع مطالب الاتحاد ودعمهم لمسيرته النضالية المطلبية، خاصة القضايا الاجتماعية والمسائل الاقتصادية التي تشكل خطوط التقاطع مع مختلف التيارات السياسية في البلاد ووقوفهم صفا واحدا أمام السياسات اللامتوازنة للرئيس المخلوع زين العابدين بن أعلي، وهو ما جعل أهداف الشعب التونسي تتحقق على أرض الواقع ترجمتها ما يعرف " ثورة 14 يناير 2011 "[93]، وكانت مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل تمتاز بصبغتها الحيادية الفعالة[94].

---

[92]– **كمال بن يوسف**،" التهميش الشامل:عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن عبي في تونس"، مرجع سابق.

[93]– **عمراني كربوسة**، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور؟، بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص. 159.

[94]– **حاتم مراد**، الحوار الوطني في تونس، دار بوجميل للنشر، تونس، 2015، ص. 32.

الفرع الثاني

منظمات المحامين

قامت الهيئة الوطنية للمحامين التي كانت منحازة الى قضايا الشعب بالتنديد بالمحاكمات القائمة ضد الناشطين السياسيين والنقابيين والدفاع عنهم، وقد قام المحامون بالتضامن مع المحتجين والتظاهر معهم في الشارع وقاموا بوقفات احتجاجية في كل المحاكم التونسية والمطالبة بالحريات واستقلال القضاء[95].

تعتبر الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، منظمتان لعبتا أدوارا هامة قبل الثورة التونسية وبعدها دافعتا على القيم الديمقراطية وقيم الحرية في وقت كانت تونس تحت قبضة الحديد والنار زمن "بن أعلي" عدد كبير من مناضلي هاتين المنظمتين تعرضوا للسجن والتعذيب بسبب التزاماتهم الديمقراطية ودفاعهم عن الحرية.

كما لعبت المنظمتان دورا مهما خلال الثورة التونسية اذ شاركتا في التظاهرات الشعبية للتنديد بالعنف الذي استهدف رموزا سياسية تونسية، وضد الجوانب القمعية للمشروع الإسلامي.

في هذا النمط ساهمت المنظمتان في إنجاح الحوار الوطني التونسي الذي أدى الى إرساء مرحلة انتقالية بفضل الثقة التي كسبها لدى الشعب التونسي[96].

الفرع الثالث

منظمات حقوق الانسان

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا بالغ الأهمية للدفاع عن حقوق الإنسان وهو ما يسمى " بآلية الحمائية " لمؤسسات المجتمع المدني والمتمثلة في **إثارة الرأي العام** باتجاه يخدم حقوق الإنسان وذلك من خلال فضح الجهات المسؤولة عن انتهاكات معنية بحقوق الإنسان، ونشر معلومات ووثائق بخصوص تلك الانتهاكات وبيان مدى خطورتها وضرورة التصدي لها، بحيث يؤدي ذلك إلى الضغط على الجهات المسؤولة عن الانتهاكات وجبرها على التراجع عن

[95]– **عبد الرحمان يوسف سلامة**، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون أول 2019، مذكرة ماستر، كلية الدراسات العليا ،جامعة فلسطين، 2016، ص. 108.

[96]– **كمال بن يوسف**" التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن عبي في تونس"، مرجع سابق، ص. 46.

تلك المواقف، أو يؤدي الى دفع جهات أخرى المساعدة في وقف الانتهاكات وغالبا ما تنجح مؤسسات المجتمع المدني في القيام بهذه العملية، وذلك بفعل مرونة عملها ويمكن الاستعانة به، ونجد منها على الصعيد الوطني أو الدولي كل حسب طبيعة تكوينها.

وعليه يتم تقديم الشكوى بسبب الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، وذلك بفضل الطعن الفردي المعترف به لمؤسسات المجتمع المدني بموجب العديد من المواثيق الدولية، المادة (50) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على أنه: " **يجوز لأي شخص طبيعي أو لأي منظمة غير حكومية أو أي جماعة من الأفراد تزعم أن احدى الدول في شأن هذا الاعتداء توجه الى السكرتير العام لمجلس أوروبا وذلك إذا كانت هذه الدولة قد أعلنت اعترافها المذكور بعدم اتخاذها أي تدبير يكون من شأنه أن يعرقل مزاولة هذا الحق مزاولة فعالة**".

كما تساهم هذه الآليات في حماية حقوق الإنسان، والتي تعطي هيبة ومكانة أسمى لمؤسسات المجتمع المدني، إذ نجد تفعيل آليات الحماية الدولية عن طريق التحرك من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي سوف يؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق حقوق الإنسان من خلال وقوع انتهاكات والعمل على الارتقاء بها.

والأثر الواضح الذي ينتج عن أهمية آليات الحماية المتبعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني هو أنها تؤدي إلى محاربة الردع وتجنب انتهاكات حقوق الإنسان.

يعد تحريك الآليات السابقة من قبل مؤسسات المجتمع المدني وسيلة ضغط معنوي ومادي ضد الحكومات المسؤولة عن الانتهاكات، وعليه فان الحكومة سوف تتفادى التعرض إلى استعمال هذه الآليات ضدها، وينتج عن تفاديها تحقيق الاحترام لحقوق وحرياته الأساسية.

ومن بين أهم المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان التي أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في إصدارها في:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- العهدين الدوليين الخاصان بحقوق الإنسان ويتمثلان في، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية؛

- اتفاقية الأمم المتحدة حول المركز القانوني للاجئين[97].

ويتم تسجيل الجمعيات في إطار شركات غير هادفة للربح، ويبلغ عددها وفقا لتعدادات عام 2007 الصادر من الاتحاد العام للجمعيات 61 منظمة، وتنحصر أنشطة هذه الجمعيات في الوظائف التالية:

- ✓ رصد لحالات انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ✓ نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التوعية والندوات؛
- ✓ تقديم المشورة القانونية المباشرة لمن تنتهك حقوقهم.

في حين تعتبر بعض الجمعيات العاملة في مجال التنمية البشرية منظمات حقوق الإنسان، حيث تعمل على تحسين أوضاع المواطنين، و تركز معظم الجمعيات العاملة في هذا المجال على الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المواطنة وحقوق المرأة والعمال ، إلى غير ذلك من حقوق أفراد وفئات المجتمع المختلفة[98].

[97]– **أمهيس صبرينة وبانون لامية**، المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الانسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2017/ 218، ص.ص 49 50.

[98]– **محمد مختار قنديل**، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر المجتمع المدني أحد أشكال تنظيم المجتمعات من شأنه تحقيق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها بما يضمن أعلى درجة فيما بينها، معتمدا في ذلك على وسائل بعيدة ومستقلة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل.

ما يمكن الاتفاق عليه هو أن المجتمع المدني في الوطن العربي، له دور كبير في عملية تفكيك التعقد السلطوي ومنح قدرات أكبر لتوجيه عملية الانتقال الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة.

لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل ؛ فالمجتمع المدني بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصيغة الديمقراطية ومؤسساتها وعلاقاتها.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي تشير إلى تلك المرحلة التي تبدأ بزوال النظام السلطوي تدريجيا ثم ظهور ديمقراطيات حديثة وصولاً إلى ترسيخ هذه الديمقراطيات، والتي تمارسها النخب الفاعلة مع المجتمع لتأسيس شرعية جديدة ونزيهة وبناء عقد اجتماعي. كما يجب أن نفهم أن عملية الانتقال الديمقراطي ليست وليدة ثورة أو عملية فجائية بل هي عملية مستمرة و صولا إلى نضج قيمة اجتماعية ومعيارا أخلاقيا، و ليست كذلك بالضرورة مسارا للازدهار والحرية والحكم الراشد لأن الأمر يتوقف على جودة المؤسسات السياسية التي تنتج عن المرحلة الانتقالية ومدى كفاءتها في معالجة المشاكل الموروثة والناتجة.

كما أن المجتمع المدني له أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة في عملية الانتقال الديمقراطي، يرجع بالأساس إلى الأدوار والوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها، من ترقية لثقافة المشاركة السياسية ومبدأ المواطنة المسؤولة، ومراقبة يومية للسلطة كأساس للفعل ألمشاركاتي؛ فعلاقة المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي كفيلة لتبرهن على مستوى وقدرة الرقابة التي من المفروض أن يتصف بها المجتمع المدني، باعتباره قرين بعملية الانتقال الديمقراطي. إلا أن هذه الأدوار تبقى رهينة الركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها، وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتحرك على مستواها بكل ما تحمله هذه البنية من خصوصية وضوابط معينة .

أصبحت الديمقراطية اليوم لا تقتصر على إفرازات العملية الانتخابية فقط مهما كانت درجة مصداقيتها، إذ توسعت لتشمل مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات و مراقبة المسؤولين، بل وحتى محاسبتهم إذا استدعى الأمر ذلك؛ فلنتهاج سياسة التشارك والتكامل يزيد أهمية كبيرة في تصور العلاقة بين الدولة والمجتمع،كما أن الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية شأنها شأن الأسرة ، تلعب دوراً مؤثراً سواء في اتجاه الدفع نحو تعزيز قيم المشاركة والمبادرة والجدال السلمي، وقبول الاختلاف بين الأفراد بينهم وبين مؤسسات الدولة .

على غرار ذلك؛ فإن عملية الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة ومركبة تمس كافة جوانب الحياة، تهدف إلى تغيير سلوكيات أفراد المجتمع لتنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة تكون سلمية ومنظمة، من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة.

لهذا يعد المجتمع المدني احد إفرازات هذه العملية، ومن جهة أخرى يمثل أحد أهم الآليات والفعاليات المؤثرة في هذه العملية، لما له من قدرة على التأثير والإقناع بسبب طبيعة خصائصه مثل: التطوعية، خدمة الصالح العام...الخ.

هناك ارتباط وثيق بين المجتمع المدني و الديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره انطلاقا من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماته، كالتسامح والتحاور وقبول الرأي الأخر مهما كان معارضا؛ فهذه القيم في الأساس نجدها متأصلة في مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، على اعتبار أنها تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة في عملية اتخاذ القرارات السياسية و رسم السياسة العامة وهذا ما يكسبها أهمية كبرى ويجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية.

وعليه لا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دون المجتمع المدني، بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتطور وتنموا وأن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي فعال، هنا تتجسد العلاقة التبادلية بينهما؛ فالقيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي؛ فإذا كانت المؤسسات الحكومية تعبر عن التنافس الموجود بين القوى السياسية؛ فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي تجري عبرها عملية التنافس، مما يجعلها تمثل العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية؛ فالعلاقة المتواجدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني هي علاقة تكاملية، لا يمكن تحقيق السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع.

بناءا على ما تقدم يمكن القول أن المجتمع المدني وفق إلى حد ما في دوره الفعال في عملية الانتقال الديمقراطي باعتبار أن النظام الديمقراطي هو شرط أساسي في تشكيل أرضية مؤسسية مناسبة لتطور المجتمع المدني، ومثال على ذلك نجد تونس التي توصلت بدورها إلى النجاح في تحقيق هذا الأخير، رغم الصعوبات التي مرت بها إلا أنها استطاعت تجاوزها وانتقالها من مرحلة البيروقراطية إلى مرحلة الديمقراطية، وهذا يعود إلى فعالية المجتمع المدني.

قائمة المراجع

أولا-باللغة العربية

I. الكتب

1) **أمين البار**، "دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014.

2) **ايمان حسن**، المجتمع المدني والدولة التحول الديمقراطي :(إطار نظري ومفاهيمي)، معهد البحرين للتنمية السياسية، الطبعة الثانية 2017.

3) **بن حمودة ليلى**، "الديمقراطية ودولة القانون"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2014.

4) **حاتم مراد** ، "الحوار الوطني في تونس" دار بوجميل، الجمعية التونسية للدراسات السياسية، تونس، 2015.ص.ص.13-45.

5) **محمد عبد الرحمان عبد الله** ، "علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، بيروت، دار النهضة العربية، 2001

6) **ميشال أمير الطاهيري**، "دور وسائل الاعلام"، مسار الانتقال نحو الديمقراطية، مجلة انتقالية واستشفاف، العدد 2، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر،04 جانفي و17 جوان 1996.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

أ -الأطروحات:

1) **بلعور مصطفى**، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

ب- المذكرات:

مذكرات الماجستير:

1) **موزاي بلال،** دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب(1996-2012)، مذكرة الماستر في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03.

مذكرة الماستر:

1) **أمهيس صبرينة وبانون لامية،** المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الانسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2017/ 2018، ص، 10.

2) **بقطوف مريم وتامزيرت ليندة** ، "التحول الديمقراطي في شمال افريقيا"، (دراسة حالة تونس 2011-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017 / 2018.

3) **بن طيبة لطفي،** التحول الديمقراطي في تونس، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي تبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تبسة، 2017/2016.

4) **بن عاشور لطيفة،**" أليات التحول الديمقراطي في الجزائر" ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2013-2014.

5) **بواري دليلة،** الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (التعمير والبيئة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الجماعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2012/ 2013.

6) **زيداني مريم** ، التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة تونس ليبيا 2011-2015)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الدكتور"مولاي الطاهر"، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2017.

7) **طاهري مروان** ، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة في مسالة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2016-2017.

8) **قرفي كنزة**، دور الديمقراطية التشاركية في بناء الدولة الوطنية (نموذج تونس)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

9) **عبد الرحمان يوسف سلامة** ، " التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون أول 2019 "، أطروحة ماستر، جامعة فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2016، ص، 108.

III. المقالات:

1) **أزروال يوسف**، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، المجلد 11، مجلة آفاق علمية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2019، ص 16.

2) **بن يوسف كمال** " التهميش الشامل ": عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن عبي في تونس"، مجلة السياسية الدولية، العدد 184، المجلد 46،2011.

3) **جلاب عبد القادر**، " تدخل المجتمع المدني في المجال العمراني وتحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، مجلة تشريعات التعمير والبناء ، العدد الثاني، مجلة أكاديمية دولية فصلية محكمة تعني بنشر الدراسات والبحوث في المجال العمراني، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2017، ص، 250.

4) **رضوان مجادي**، " الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية "، (مدخل في دور المجتمع المدني)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة تحولات، العدد الثاني، جامعة سعيدة، الجزائر، 2018، ص، 212.

5) **عبد الكريم هشام**، "دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المفكر، العدد السابع، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، ص. 333.

6) **علي الدين هلال**، " العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2008، ص، 4.

7) **عمراني كربوسة** ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور؟، بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

8) **مسعودي يونس** ، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد صفر، مارس 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ2020/01/19على الرابط: https://www.asjp-cerist.dz

9)**مفتاح عبد الجليل**، " دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر ، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، د.س.ن، ص. 10.

10) **ونوغي نبيل ويوسفي علاء الدين**، "المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية (الجزائر أ نموذجا)"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مجلد 6، عدد1، جامعة الشلف، 2020، ص. 398.

IV. المداخلات:

1) **أبركان فؤاد** ، "المجتمع المدني في الجزائر... بين الخطاب والممارسة)، جامعة مولود معمري تيزي وزو.د.س.ن.

2) **بوضياف محمد**،" ملتقى التحول الديمقراطي، مطبوعات جامعية موجهة الى طلبة السنة الثالثة علوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2015/2014.

3) **عنصر العياشي** ، "ما هو المجتمع المدني؟ (الجزائر نموذجا)"، تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سورية، 7 -12 ماي، 2000.

V. مواقع الانترنيت

1) **دنيا جميل**، المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام 2015، تم الاطلاع بتاريخ2019/12/15 على الرابط blogs.Worldbank.org>arabvoices> tunisian-civil-society-révolutionnaires-peace-Keepers

2) **طه شريف** ، "الانتقال الديمقراطي: الأسس و الاليات"، المعهد المصري للدراسات، تم الاطلاع بتارخ 19 نوفمبر 2019 على الرابط: https //eipss-eg .org

3) **قراءات نظرية**، مراحل التحول الديمقراطي جزء 3، تم الاطلاع بتارخ 2019/11/20، على الرابط الاكتروني Eipss-eg-org

4) **محمد محي الدين ،** " المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي"، تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة، و الطري قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2011، تم الاطلاع بتايخ 2020/01/25.على الرابط : www.undp.org

5) **محمد مختار قنديل،** "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"، مواضيع و أبحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد 5105-3852، 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ:2019/11/20، على الرابط:www.m.ahewar.org: //http

6) **محمد نور الدين أفاية،** "الوعي المدني و المشاركة المواطنة"، مؤسسة الفكر العربي، 2019.تم الاطلاع بتاريخ 2020/07/30على الرابط: https://www.omandaily.om

7) **نحال سعاد** ،" الدستور التوافقي ضربة قاضية للمعارضة"، تم الاطلاع بتاريخ 2020/07/30 على الرابط: www .althrironline.com

8) دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية الى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الانسان " **تقرير مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان** "، الدورة الثانية والعشرون، 17 ديسمبر 2012 .على الرابط: https://www.ohchr.org

1) ثانيا: باللغة الفرنسية

Ouvrages:

1) Bassioni Cherif *« Iraqi constitutional studies basic principles fort the new Iraqi Constitution »: Chicago University: Dee pool, 2005.*

2) Redissi (H.) –Nouira (A.)- Zghal (A.), *sous la direction, La transition démocratique en Tunisie (Etat des Lieux), Les Acteurs,* Diwen Edition-Tunis 2012.

3) Nada YOUSSEF, *La transition démocratique et la garantie des droits fondamentaux,* Edition publibook 14 Rue des volontaires 75015 Paris, 2011.

الفهرس

الـفـهـرس

مقدّمة.....01

الفصل الأول:فكرة الانتقال الديمقراطي 05

المبحث الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي 06

المطلب الأول:تعريف الديمقراطية و الانتقال الديمقراطي..... 07

الفرع الأول:تعريف الديمقراطية..... 07

الفرع الثاني:تعريف الانتقال الديمقراطي.....08

المطلب الثاني:عوامل الانتقال الديمقراطي.....10

الفرع الأول:العوامل الداخلية 10

أولا– التحول و التغير في إدارة القيادة و النخب السياسية 10

ثانيا –انهيار شرعية النظام السلطوي..... 11

ثالثا _ الأزمات الاقتصادية..... 12

رابعا _ قوة المجتمع المدني..... 12

خامسا_القيم والأخلاق الداعية إلى الديمقراطية..... .13

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.....13

أولا– دور القوى الخارجية في دفع الدول للانتقال الديمقراطي.....13

ثانيا –الانتشار..... 14

المبحث الثاني: مراحل و آليات الانتقال الديمقراطي..... 15

المطلب الأول:مراحل الانتقال الديمقراطي..... 15

الفرع الأول:مرحلة انهيار النظام السلطوي.....16

الفرع الثاني:المرحلة الانتقالية.....17

الفرع الثالث: مرحلة الاستقرار..... 17

المطلب الثاني:آليات الانتقال الديمقراطي..... 18

الفرع الأول:الحوار الوطني..... 18

الفرع الثاني:الدستور التوافقي.....19

أولا– التداول على السلطة..... 20

ثانيا –الانتخابات.....21
ثالثا _ مؤسسات المجتمع المدني..... 22
رابعا _ مبدأ الفصل بين السلطات..... 23
خامسا _ التعددية الحزبية..... 24
سادسا _الأعلام و الصحافة..... 24
الفرع الثالث: الحكومة الانتقالية 25
الفرع الرابع: العدالة الانتقالية.......... 26

الفصل الثاني:المجتمع المدني كفاعل أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي..... 29
المبحث الأول:مفهوم المجتمع المدني..... 30
المطلب الأول:تعريف و شروط المجتمع المدني..... 30
الفرع الأول:تعريف المجتمع المدني..... 31
أولا: التعريف اللغوي..... 31
ثنيا: التعريف الاصطلاحي 32
الفرع الثاني:شروط المجتمع المدني..... 33
أولا–التعبئة..... 33
ثانيا–التفتح..... 33
ثالثا–الخبرة.....34
المطلب الثاني:خصائص ووظائف المجتمع المدني.....35
الفرع الأول:خصائص المجتمع المدني.....35
أولا–االخصائص المادية..... 35
أ_المؤسسات المتعددة.....36
ب _ الموارد..... 36
ثانيا– الخصائص المعنوية..... 36
أ_الاستقلال 36
ب_الحرية.....36
ت _التراضي العام.....37
ث–احترام النظام والقانون القائم..... 37
ج–التعبير والتنافس بالوسائل السلمية.....37

ح–الشعور بالانتماء والمواطنة..... 37
خ –التسامح 37
د–الديمقراطية 38
الفرع الثاني:وظائف المجتمع المدني..... 38
أولا–الحماية من استبداد الدولة..... 39
ثانيا–المراقبة والتحكم في سيطرة الدولة.....–39
ثالثا_ المشاركة الديمقراطية للمواطنين..... 39
رابعا_ خلق فضاء العام وامداده بالفاعلين..... 39
المبحث الثاني:صور مشاركة المجتمع المدني والفاعلون الاساسيون في عملية الانتقال الديمقراطي..... 41
المطلب الأول:صور مشاركة المجتمع المدني..... 42
الفرع الأول:المجتمع المدني كوسيط في عملية الانتقال الديمقراطي.....42
الفرع الثاني:المجتمع المدني كطرف في عملية الانتقال الديمقراطي.....46
المطلب الثاني:الفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال الديمقراطي..... --- 48
الفرع الأول:النقابات.....48
الفرع الثاني:منظمات المحامين..... 50
الفرع الثالث: منظمات حقوق الإنسان..... 51
خـاتمـة.....54
قائمة المراجع.....56
الـفـهرس.....61

ملخص

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا فاعلا و هاما في عملية الانتقال الديمقراطي لترسيخ الديمقراطية و انجاز الوظائف و الأدوار التي سبق الإشارة إليها بما للمجتمع المدني من بنى تنظيمية تمكنه من تأدية المهام مثل المراقبة، البيان أو التعيين، الاندماج أو التكامل، التثقيف...الخ في تغيير النظام السلطوي من نظام بيروقراطي إلى نظام ديمقراطي.

Résumé

Les organisations de la société civile soit un concept central et incontournable sur la transition démocratique, elles jouent un rôle important et efficace dans l'accomplissement des fonctions précédemment mentionnées, y compris les structures organisationnelles qui permettent à la société civile de le faire .Des tâches telles que : le suivi, l'articulation ou l'expression, l'intégration ou l'intégration. Elles s'accaparent de pouvoir de par leurs capacités mobilisatrices par les nouveaux acteurs civils qui exercent des missions et des rôles autant divers qu'inhabituels.